جامعة الانبار
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

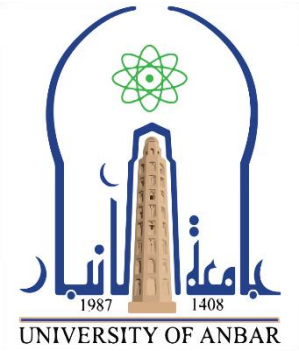

محاضرات اقتصاديات النفط
الكورس الاول
المرحلة: الرابعة

مدرس المادة
د. اسلام محمد محمود

المقدمة

يعد النفط من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان من1859 ، هو المصدر الاول والاساسي للطاقة، ومحور كل الانتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية ولم يعد النفط اهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل اصبح مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن اثنا عشر سلعة صناعية مختلفة في العالم ولم تستحوذ اي ماده اخرى على نفس القدر من الاهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلال طاقات اخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالفخار والفحم والطاقة النووية او بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة. ويرجع السبب في ذلك الى تعدد استخداماته ومرونة منتجاته وسهولة استخدامه بالمقارنة مع المعادن الأخرى. ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية بل يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط.

هذا حال الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية موضوع رعاية واهتمام خاص في الاوساط العلمية والجامعية ومختلف الاطراف الممارسة لهذه الصناعة وتحول الى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية مثل المعهد العربي للنفط في الكويت (API) في باريس والمعهد الامريكي للنفط (IFP) المعهد الفرنسي وغيرها من المعاهد والجامعات العالمية.

الفصل الأول: نظريات تكوين النفط

لقد عرف واستخدم الانسان النفط في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان الى حوالي (6000-5000) سنة قبل الميلاد وذلك في العديد من مناطق وشعوب العالم كمنطقه فارس ايران، ويعود ذلك وادي الرافدين (العراق، والصين) الا ان الانسان لم يتمكن من معرفة النفط حينذاك سواء ما تعلق بماهية وطبيعية النفط وخصائصه وكيفية وجوده وتكوينه الا في فترات متأخرة من جيل الانسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة اواخر القرن التاسع عشر، والتي ازدادت وتطورت وتوسعت فيها المعارف والعلوم الانسانية لنبلغ مراحل متقدمة وابتدأ باستغلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة حيث قام عليها وتكون وارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع وكبير. ولقد اختلفت وتباينت اراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول اصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة. **وتنقسم تلك الاراء والنظريات الى مجموعتين رئيسيتين هما:**

1- **النظرية اللاعضوية:** وهي من اولى واقدم النظريات حول تفسير اصل تكون النفط والكيفية التي يتم بها فتجميع هذه النظريات على ان مادة النفط قد تكونت باطن الارض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية. كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكاربون مثلا او عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء وينشا من اتحادهما مادة مشابهة للأستلين التي تحولت الى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذا النظرية في مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها .كما تمكنوا نظريا ومختبريا من تحضر بعض المنتجات الهيدوكاربونية او النفطية كالبنزين والاستيلين والميثان.. الخ) بينما يعترض انصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم ان النفط الموجود في هذه الصخور ليس اصلا انما مهاجر من اماكن اخرى.

2- **النظرية العضوية:** تؤكد هذه النظرية على ان النفط ينتج عن طريق تحليل الكائنات الحية من حيواني والنباتي التي انطمرت لملايين السنين في الطبقات من الرمل الناجم تحت الضغط والحرارة الشديدين، وتسند هذه النظرية الى الادلة والبراهين التي تؤكد قوه وصحة ارائها ومن ابرز هذه الادلة:

- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكاربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الارضية وهذه المواد العضوية نباتية كانت ام حيوانية مع توفر عنصري الكاربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط.
- وجود عناصر اليورفين والنيروجين في اغلب العينات الخفيفة او الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا او المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.
- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني ونباتي في النفط. ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق ان النفط يعود الى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات وصدفيات والمحاريات .وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة

مخلفة النفط الخام. وهذا يفسر الاهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد انصار هذه النظرية بان محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا الى الخليج العربي شرقا لذلك يمكن القول بان الاحواض الرسوبية المتواجدة على حافه القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الاماكن الطبيعية لتجمع كميات منه.

أولا: خصائص الصناعة النفطية. اذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فان هذه الصناعة عموما لها من **السمات والخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية:**

1- **ضخامة رؤوس الاموال المستثمرة:** حيث تتطلب الصناعة النفطية استثمارات كبيرة بحكم تعدد وتنوع مراحل وعمليات استغلال النفط الخام وتشير الدراسات المتخصصة في مجال الانتاج النفطي الا ان هذه الصناعة احتاجت الى انفاق حوالي 200 مليون دولار من اجل تزويد العالم بحاجته من النفط عام 1994وتتفاوت وتتباين احتياجات رؤوس الاموال من منطقة تاى اخرى حسب طبيعة وخصائص هذه المناطق.

2- **ارتفاع نسبة راس المال الثابت الى راس المال المتغير.** وتعني ان هيكل راس المال في الصناعة النفطية يكون اغلبه من العناصر الثابتة التي تشمل (المكائن والمعدات والانشاءات) وتصل نسبة راس المال الثابت الى 80% وهذا يعود الى طبيعة عمليات الصناعة النفطية

3- استخدام تكنولوجيا متطورة جدا وذلك لطبيعة هذه الصناعة ومحاولة تخفيض كلفة البرميل المنتج من النفط الخام.

4- انخفاض مرونة العرض والطلب في الاجل القصير حيث مرونة الطلب اقل من الواحد الصحيح وهذا يترك اثار واضحة على اسعار النفط الخام، ومشتقاته في حالة ارتفاع او انخفاض اسعار النقط.

5- ان الصناعة النفطية وبسب طبيعتها وخصوصيتها اكثر ميلاً نحو الاحتكار منه الى المنافسة التامة.

6- ارتفاع نسبة المخاطر وعدم التأكد في النشاط الاقتصادي النفطي.

7- تحتاج الى كوادر ذات مهارات وكفاءات علمية مدربة وعلى درجة عالية من التحصيل العلمي والمهني

8- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها الذي يمتد ليشمل السوق الدولي فنجد ان انتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما ان تعدد مراحل انتاجه يودي الى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول.

ثانيا: مراحل الصناعة النفطية: هناك خمس مراحل تتعلق بحلقات الصناعة النفطية وكل مرحلة خصوصيتها طبيعتها التي تختلف عن المراحل الاخرى وهي:

1. **مرحلة البحث والتنقيب:** تتضمن هذه المرحلة مختلف الدراسات والبحوث والاعمال الفنية والاقتصادية التي تهدف الى معرفة وتحديد وجود الثروة النفطية من حيث الكمية والنوعية ودرجة استغلالها اقتصاديا وتعد

هذه المرحلة حاسمة لنجاح العملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية وتتضمن هذه المرحلة درجة عالية من عدم التاكد وارتفاع عنصر المخاطرة الاستثمارية.

2. **مرحلة الاستخراج النفطي:** وتضم مجموعة من الفعاليات الاقتصادية والفنية التي تعمل على تهيئة النفط الخام لأغراض الاستخراج ويصبح معدا لنقله الى مراكز التصدير والطلب .وتتضمن المرحلة اعداد الابار النفطية المنتجة واقامة المعدات والمنشآت والانابيب اللازمة لعمليات الاستخراج ليتم من خلالها استخراج النفط من باطن الارض.
3. **مرحلة النقل:** وهي المرحلة الهادفة الى نقل النفط الخام من مناطق انتاجه الى مناطق تصديره او تصفية التكريري او استهلاكه ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشئات مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بانواعه (البرية و البحرية).
4. **مرحلة التصفية:** وهي المرحلة الهادفة الى تصنيع النفط من المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام الى اشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة وتلبية الحاجات الانسانية اليها مباشرة او للعمليات التطبيقية لمراحل صناعة لاحقة متعددة.
5. **مرحلة التوزيع:** وهي المرحلة الهادفة الى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما ا ومنتجات نفطية الى مناطق واماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي او الاقليمي او العالمي.
6. **مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:** تعد من الحلقات المتقدمة في صناعة النفط الخام ورغم ان الحلقات الخمسة السابقة تشكل عقد الصناعة النفطية الا ان هذا لا يمنع من اضافة الصناعات البتروكيمياوية الى مراحل الصناعة النفطية لاعتمادها على النفط والغاز كمادة اولية وتضم هذه المرحلة عدد واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني او العالمي وقد بدأت هذه المرحلة في الظهور في ثلاثينيات القرن الماضي وبالتحديد في الولايات المتحدة الامريكية والمانيا.

ثالثا: اقتصاديات مراحل الصناعة النفطية: تتحدد مراحل الصناعة النفطية من مراحل الكشف والتحري والاستخراج والنقل والتكرير ثم التوزيع ولكل مرحلة من تلك المراحل طبيعتها، وفيها تتحدد جملة من المسائل الاقتصادية والفنية ومن هذه الامور:

1. ان مراحل الصناعة النفطية تحتاج الى استخدام معدات وتقنيات متطورة.
2. تتصف تلك المراحل بارتفاع التكاليف الكلية ولا سيما التكاليف الثابتة.
3. ان المدة الزمنية لأنجاز المشروع النفطي طويلة نسبيا وتتراوح ما بين 10-7 سنوات.
4. يتصف المشروع النفطي بارتفاع حجمه من حيث الطاقة الانتاجية او التقنية المستخدمة او حجم الاستثمارات.

ولما كانت الصناعة النفطية ذات مراحل متعددة فاننا سنحاول استعراض اهم هذه المراحل.

اولا: مرحلة الكشف والتحري والتنقيب.

تهدف الى تحديد تواجد النفط ونظريا وكل مايتعلق بنوع الثروة النفطية وكمياتها ودرجة تجارية النفط المتواجد، ويتوقف قيام المراحل اللاحقة على مدى نجاح المهمة الخاصة بالتنقيب، وتتضمن هذه المرحلة:

- المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيمياوي.
- الحفر الاستكشافي.
- الحفر التقيمي او التطويري او تنمية البئر.

وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي وضع الخرائط الخاصة بالاراضي النفطية واجراء المسح السطحي والجوي والجيولوجي، اما المسح الجيوفيزيائي فيتضمن فحص ومعرفة صفات الارض وطبقاتها وتحديد درجة الجاذبية والمغناطيسية وهذا يتم من خلال المسح المغناطيسي والمسح بالجاذبية وكذلك المسح الزلزالي والكهربائي، اما المسح الجيوكيمياوي فيتضمن معرفة مدى تواجد النفط الخام.

اما بالنسبة لحفر الابار النفطية فهناك مرحلتين هما:

- **مرحلة الحفر الاستكشافي:** وتعني حفر الابار النفطية لغرض العثور على مزيد من النفط الخام او تحديد مكونات الطبقات الحاوية على النفط.
- **مرحلة الحفر التطويري او التنموي:** حيث يتم حفر العديد من الابار الانتاجية المعدة لاستخراج النفط او ابار تحديدية لمعرفة جدود الحقل النفطي . وتهدف هذه المرحلة الى زيادة استغلال الحقل النفطي بشكل كفوء والمحافظة على التدفق الطبيعي للنفط وزيادة معامل الاستخراج مع تحديد دقيق لحجم الاحتياطي.

ثانيا: مرحلة الاستخراج النفطي.

تحدد هذه المرحلة باستخراج النفط الخام من باطن الارض لتصبح في متناول الفعاليات الاقتصادية المستخدمة للطاقة وتتطلب هذه المرحلة تحديد وتهيئة الابار الناجمة وإقامة منشئات الاستخراج من انابيب وخزانات وتتروح المدة الزمنية لهذه المرحلة مابين (3-5) سنوات. **ويتم استخراج النفط بواحدة او اكثر من الطرق التالية:**

- **الطريقة الطبيعية:** وتعني تدفق النفط بشكل طبيعي من باطن الارض بتأثير النواحي الطبيعية الكافية في البئر النفطي والمتكونة من الغاز المذاب او الحرارة والمياه او قوه الجاذبية في المكمن النفطي. وتمتاز هذه الطريقة بانخفاض تكاليف الانتاج ولا تحتاج الى فترة طويلة.
- **الطريقة الاصطناعية:** وتعتمد هذه الطريقة على تدخل العنصر البشري والمكائن والمعدات لغرض زيادة الضغط المكمن للبئر النفطي بما يؤدي الى زيادة تدفق النفط الخام ... ويطلق على هذه الطريقة (طريقة الاستخراج الثانوي والثلاثي) حيث يتم حقن الابار النفطية بالغاز او الماء وقد يتطلب استخراج طن واحد من النفط الخام 80 الف دولار في USA في حين تنخفض هذه التكاليف الى 50 الف دولار في منطقة الشرق الاوسط.

وتتأثر عمليات الاستخراج النفطي بجملة من العوامل الجيولوجية والفنية والاقتصادية والنفطية ومنها كميات النفط المكتشفة وعدد الابار النفطية والطاقة الانتاجية للآبار ومدى تطور معدات الاستخراج والتخزين والنقل فضلا عن تكاليف الاستخراج والنقل واسعار النفط والبدائل وتوجيهات المحافظة على الثروة النفطية ومعدلات الطلب العالمي على النفط الخام.

معدلات الاستخراج النفطي: وهي متوسط أفضل كمية من النفط الخام المستخرج بصورة مستمرة خلال فترة زمنية معينة ويهدف المنتج النفطي استخراج أفضل قدر ممكن من النفط الخام ولكن هذا يتوقف على جملة من العوامل الاقتصادية والفنية والسياسية ومن ابرز معدلات الانتاج ما يلي:

1. **معدل الانتاج الرشيد:** ويعني استخراج أفضل قدر ممكن من النفط الخام المكتشف او اعلى معدل يومي للانتاج دون الاضرار بمعدلات الاستخلاص النفطي من الحقل او البئر النفطي ويتأثر هذا المعدل بمجموعة من العوامل الفنية والاقتصادية.
2. **معدل السماح الاعلى:** وهو اعلى معدل استخراج يومي خلال فترة ست اشهر على ان يتناسب مع معدلات الاستخلاص وطاقة النفط والخزن والطلب على النفط الخام. وان اختيار معدلات الاستخلاص يتم وفق العلاقة مع حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لأن الاخلال بالعلاقة بسن الاستخراج والاحتياطي تدفع بالمنتج النفطي الى مايسمى بظاهرة (المسار الحرج) للاستخراج. حيث ان زيادة معدلات الاستخراج عن المعدلات المقدرة يؤدي الى سيادة عدم العقلانية في الاستخراج مما ينعكس بأثار سلبية على حجم الاحتياطي والعمر الزمني او السقف الزمني للنضوب وكلفة الاستخراج
3. **العمر الزمني للبئر النفطي (سقف النضوب):** ويعني المدى الزمني الذي يتم فيه استغلال الثروة النفطية المتوفرة بالبئر او الحقل النفطي. ويتحدد عمر البئر من خلال العلاقة بين كميات النفط المكتشفة والمقدرة وبين الاحتياطي الثابت المؤكسد على معدلات الاستخراج او الاستهلاك او الطلب . **ويتأثر سقف النضوب بجملة من العوامل:**

- حجم الاحتياطي النفطي ومدى الاضافة او الانخفاض.
- كمية النفط المستخرجة ممثلة بمعدلات الإنتاج.
- نسبة معامل الاستخراج.
- معدلات الطلب على النفط الخام.
- التقنيات المستخدمة ومعدلات الاستخراج النفطي.
- تأثير بدائل النفط الخام.

ثالثا: مرحلة نقل النفط الخام. تشكل هذه المرحلة واحدة من الحلقات المهمة في الصناعة النفطية اذ يصبح النفط الخام ومنتجاته في متناول المستهلك النهائي التجاري والصناعي والمنزلي وبحكم تباعد مناطق الانتاج عن مراكز الاستهلاك فان هذه المرحلة تعد مهمة في هذا المجال. ولا بد من اختيار وسيلة النقل على ضوء مجموعة

معايير اقتصادية وفنية وسياسية وكذلك لابد من معرفة كميات النفط المطلوبة . وتتعدد وسائل نقل النفط الخام **ولكن بصورة عامة يمكن تقسيمها الى قسمين:**

- **وسائل النقل البرية:** وتشمل الانابيب والسكك الحديدية والسيارات الحوضية الكبيرة
- **وسائل النقل البحرية والنهرية:** وتضم الناقلات والسفن النهرية والحوضية الكبيرة والحاويات العائمة وتحتاج وسائل نقل النفط الخام الى استثمارات مالية كبيرة وتتميز بارتفاع نسب التكاليف الثابتة فيها.

وتعد الانابيب والناقلات هي الوسائل الاكثر استخداما في نقل النفط الخام. وترتبط البلدان النفطية بالدول المستهلكة بمجموعة من خطوط الانابيب ويتوقف حجم الاستثمار في صناعة الانابيب لنقل النفط الخام على حجم الامتدادات الانبوب النفطي.

مزايا نقل النفط بالانابيب:

1- ان فترة استرداد رأس المال المستثمر لا تتجاوز 5 سنوات.

2- انخفاض كلفة وحدة النفط الخام المنقولة مقارنة بالوسائل الاخرى فهي تقل عن 25 مرة عن كلفة النقل لنفس كمية النفط الخام بالسيارات الحوضية.

3- ان كلفة نقل النفط الخام تتناسب عكسيا مع حجم او قصر الانبوب النفطي

4- السهولة والسرعة والانتظام والاستمرارية في تدفق النفط الخام وضخامة الكميات المنقولة.

5- المرونة في تنويع الخامات او المواد المنقولة عبر الانبوب.

مزايا نقل النفط الخام بالناقلات:

1- ارتفاع كميات النفط الخام المنقولة مما يؤدي الى انخفاض كلفة نقل وحدة النفط الخام.

2- تعد الناقلات مراكز خزن عائمة في الاجل القصير.

3- مرونة وسرعة الحركة وتغييرها تبعا للخطوط الملاحية وجهة الطلب على النفط الخام

4- تنوع المواد السائلة النفطية المنقولة بواسطة الناقلات ولكنها تعتبر من وسائل النقل المتخصصة.

5- تستخدم عادة في المسافات البعيدة جدا.

ومع ذلك فان الناقلات تواجه بعض الصعوبات منها مشاكل التلوث نتيجة تعرض الناقلات للحوادث، فضلا عن ارتفاع تكاليف المرور والانتظار في الموانئ وعودة الناقلات فارغة بعد التفريغ شحنها من النفط. وارتفاع تكاليف التأمين فضلا عن تباين تكاليف الطواقم البرية بين دولة وأخرى

. **ويوضح الجدول ادناه مقارنة بين مزايا النقل بالأنابيب والنقل بالناقلات البحرية النقل بالأنابيب:**

النقل بالأنابيب	النقل بالناقلات
جدوى اقتصادية أفضل في المسافات القصيرة	جدوى اقتصادية أفضل في المسافات الطويلة
النقل مستمر في اتجاه واحد	النقل في مسارات متعددة ويمر بعدة نقاط
تكاليف صيانة منخفضة	تكاليف صيانة مرتفعة
تكاليف تشغيل وعمالة منخفضة	تكاليف تشغيل وعمالة مرتفعة
لا تتطلب منشاة كبيرة	تتطلب توافر موانئ ومستودعات وبنى تحتية كبيرة
يتعرض لمخاطر اقل	يتعرض لمخاطر أفضل
نسبة الفائدة محددة	نسبة فائدة كبيرة اثناء التحميل والتفريغ
خط سير محدد لا يمكن تغييره	خط سير أكثر مرونة ويمكن تغييره
رسوم مرور اقل	رسوم مرور أفضل

رابعا: مرحلة التكرير النفطي. تمثل تصنيع النفط الخام ليصبح جاهزا للاستهلاك النهائي وبالتالي رفع القيمة الاقتصادية والمنفعة الكلية للنفط الخام من خلال تحويله الى منتجات متكررة تكون معده للاستخدام التجاري والصناعي وتعطي مرحله التكرير اكثر من 12 منتجا نهائيا. وهي تشكل ايضا منتجات وسيطة للصناعات البتروكيمياويات ويعد التكرير من الصناعات التحويلية في صناعة النفط. وتعد ايضا من المشاريع الفائدة للنهوض وتتمتع بارتباطات امامية وخلفية واسعة وكبيرة. **وتتأثر صناعة التكرير بمجموعة من العوامل منها:**

1. حجم الطلب على المنتجات المكررة من حيث الكمية والنوعية.
2. عرض المنتج المكرر.
3. نوع النفط الخام المستخدم في التكرير.
4. السياسات النفطية للبلدان المنتجة.
5. طريقه التكرير النفط.
6. االموقع الجغرافي المخصص بل نسبة لمراكز الانتاج والاستهلاك.

وهناك عده طرق لتكرير النفط الخام اهمها

- طريقه التقطير الحراري.
- طريقه التكرير الحراري.
- طريقه التكرير بالعامل المساعد.

خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع النفطي. تهدف هذه المرحلة الى وضع السلعة النفطية في متناول المستهلك النهائي على الصعيد الداخلي والخارجي ويتم ذلك من خلال مجموعة من الوسائل والامكانيات والمحطات الثابتة والمتحركة، وتحتاج هذه المرحلة الى مجموعة من الفعاليات الاقتصادية لتحديد حجم المطلوب من المنتجات المكررة او النفط الخام في السوق المحلي والخارجي . وهذا يتم من خلال:

1. اجراء دراسات لتحديد حجم وطبيعه الطلب والعرض بالنسبة للنفط الخام ومنتجاته
2. تحديد الاطراف المتعاملة في السوق النفطية وتوفير الامكانيات والإجراءات الازمه لتنفيذ عقود البيع والشراء للنفط الخام.
3. تهيئة التسهيلات الادارية والخدمية لعمليات التسويق والتوزيع.
4. توفير التسهيلات الادارية والخدمية لعمليات التسويق والتوزيع.
5. توفير متطلبات الدعاية والاعلان للمنتجات المكرره داخليا وخارجيا.

صندوق (ماريون كينغ هوبيرت). لقد جاء في كتاب هوبيرت (موارد الطاقة العالمية) الصادر عام 1977 ان العلاقة ما بين الاحتياطيات النفطية ومعدل الانتاج والزمن ويمكن تجسيد هذه العلاقة في النقاط التالية:

1. ان الاحتياطي المثبت يشمل المحقق والمقاس بموجب تقييم المسح الجيولوجي الأمريكي.
2. ان الاحتياطي المثبت يشمل المحتمل او الدالة عليه من المسوحات الجيولوجية.
3. ان قابلية الاستخراج تزداد كلما اقتربنا من الاحتياطات المنخفضة.
4. ان الاحتياطيات غير المؤكدة (المثبتة) تحتاج الى مدة زمنية مناسبة لكي تتوفر الشروط الفنية والاقتصادية التي تسمح باستغلالها.
5. ان درجة ثبوت النفط الخام تزداد كلما اقتربنا من الاحتياطي المتحقق وابتعدنا عن الاحتياطي الممكن والمحتمل. وهكذا يميز الاحتياطي المحقق بجدوى استخراج اقتصادية عالية.

وقد اكد هوبيرت على نقطتين اساسيتين هما:

1- تتعلق بدورة المورد الناضب

2- تتعلق بالعلاقة بين عنصر الزمن ومتغيرات الاستخراج والاكتشاف الجديدة والاحتياطي.

احتياطيات النفط.

الاحتياطي Reserve هو كمية الخزين النفطي الموجود في الحقول النفطية . او هو حجم النفط والغاز الطبيعي اللذان لم يتم استخراجهما من باطن الارض. ويعد تقدير الاحتياطي النفطي من الموضوعات الجوهرية لتحديد امكانية استغلال الابار النفطية وفق الشروط الاقتصادية والفنية المتعارف عليها . وقد ازداد الاهتمام بتقدير الاحتياطات النفطية بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي.

وينقسم الاحتياطي النفطي الى ما يلي:

اولا: التصنيف على اساس درجة الثقة في التقديرات وينقسم الى:

1- **الاحتياطي الثابت المؤكد Reserves proved** وهو كميات النفط الخام التي يتأكد وجودها قطعي ا من خلال المعلومات المتوفرة هندسيا وجيولوجيا . بحيث يمكن استخراجها وفق الشروط الفنية والاقتصادية السائدة.

2- **الاحتياطي المرجح المحتمل Probable Reserve** وهو الاحتياطي النفطي الذي تم اكتشافه ومن المحتمل ان يدخل طور الانتاج بالاعتماد على التقنيات المتعارف عليها ومن ثم لا يمكن استخراجه في ظل الشروط الفنية والاقتصادية السائدة . والاحتياطي المرجح معروف فنيا وغير معروف التكاليف اقتصاديا. ويشمل الاحتياطي المحتمل:

- الاقسام التي لا يمكن الوصول اليها في الحقل النفطي، بحيث لا يمكن ان تدخل في طور الانتاج الا بالاعتماد على طرق خاصة في تحقيق هذا الانتاج.
- الحقول المنعزلة التي تعتبر ذات مردودات اقتصادية غير كافية ولاتسمح بالقيام بعمليات استغلال اما بسبب قدرتها المنخفضة او بسبب نوع النفط الخام الموجود فيها (النفط الثقيل) وأفضل مثال على ذلك الحقول المنعزلة في الشمال، حيث توجد مخزونات نفطية لا يمكن القيام باستغلالها في ظل الشروط الاقتصادية والفنية الحالية للسكان.

3- **الاحتياطات الممكنة: Possible Reserve** وهي تلك الاحتياطيات التي لم يتم القيام باكتشافها غير انه من المحتمل وجودها بدرجة معقولة . اي انها ممكنة الوجود. وتتواجد هذه الاحتياطيات في المناطق ذات الطبيعة الجيولوجية المشابهة لمناطق اخرى تم اكتشاف النفط فيها كما هو الحال في مناطق جنوب العراق. وتعد هذه الاحتياطيات غير معروفة الكمية فنيا ولا التكاليف اقتصاديا . ان تقسيم هذه الاحتياطيات لا يمكن القيام به في جميع الاحوال الا بالاعتماد على الفرضيات والتخمينات التي تعتمد على التجارب السابقة والمشابهة لهذه المناطق.

ثانيا: التصنيف على اساس درجه تنمية البئر النفطي: وينطبق على هذا التصنيف على الاحتياطي المؤكد فقط وينقسم الى الاصناف التالية:

1. **احتياطي مؤكد مخمن:** وهو النفط الخام المتوقع استخراجه وفقا للشروط الفنيه والاقتصادية السائدة.
2. **احتياطي مؤكد غير مخمن:** وهو النفط الخام الذي يمكن استخراجه من خلال تعميق الابار القائمة.

ولا شك ان قاعدة الاحتياطي ليست جامدة بل انها تتصف بالتغير الديناميكي الفعال تبعا لمستوى التقنية السائدة . والشروط الاقتصادية المعروفة وذلك من خلال حجم الاستثمار ات ومستويات الاسعار السائدة ومن هنا فليس هناك حدا فاصلا بين انواع الاحتياطي. لان المدة الزمنية وتغيرات الطلب وتغيرات التقنية والشروط الاقتصادية، يمكن ان تحول الاحتياطي المحتمل الى احتياطي مؤكد.

اهمية الاحتياطي النفطي تكمن اهمية الاحتياطي فيما يلي:

1. تقييم الجدوى الاقتصادية للاحتياطي المكتشف.
2. تحديد حجم التسهيلات اللازمة لاستغلال الاحتياطي والتي تتضمن انشاء الصهاريج (الاستقبال والمعالجة /التخزين والشحن)
3. تقدير معدلات الانتاج المناسبة والتي لا تحدث اضرار للخزان النفطي الجوفي.
4. تحديد العمر الانتاجي للخزان والذي يؤثر بدرجة كبيرة في التكوين النهائي للشركة واستمرارية نشاطها ووقت تصنيعها.
5. تقدير التكاليف اللازمة لتنمية الحقول المكتشفة في الابار الانتاجية والتقييمية.
6. وضع اساسيات وبرامج التخطيط اللازمة لاستغلال الاحتاطي بما يحقق أفضل فائدة ممكنة.
7. حساب مقدار الاستنفاذ السنوي للتكاليف غير الملموسة والخاصة بالبحث والاستكشاف والحفر الإنتاجي والتقيمي والذي يطلق عليه محاسبيا معدل النفاذ.

العوامل المؤثرة في طبيعة وحجم الاحتياطات النفطية:

1. **العوامل الطبيعية :** وهي العوامل المتعلقة بطبيعة التركيب الجيولوجي للمنطقة، ونوع المناخ السائد وموقع الاحتياطات في اليابسة او في الارض المغمورة .فطبيعة التكوين الجيولوجي لمنطقة ما تساعد على التنبؤ باحتمال العثور على النفط.
2. **العوامل الفنية:** وهي العوامل المتعلقة بالتكنلوجيا السائدة في عمليات المسح والحفر والتطوير والاستخراج وكلما كانت التكنلوجيا متطورة كلما امكن زيادة حجم الاحتياطيات النفطية.
3. **العوامل الاقتصادية:** وهي العوامل المتعلقة بمحددات النفقات الحدية والايرادات الحدية لاستخراج النفط بالامكانات التكنلوجية المتاحة واهم العوامل الاقتصادية السعر السائد للبرميل في سوق النفط وأسعار عناصر انتاج النفط. لان اسعار النفط في السوق يؤدي الى زيادة الايرادات الحدية مما يساهم في زيادة حجم الاحتياطات (بافتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها) كما ان انخفاض اسعار عناصر انتاج النفط مثل الآلات او حقوق التنقيب او العمالة تؤدي الى انخفاض النفقات الحدية مما يساهم في زيادة حجم الاحتياطات (بافتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها) فتغير الايرادات الحدية او النفقات او كليهما يترتب عليه تغير العمر الانتاجي للآبار المنتجة وقد يؤدي الى اعادة فتح ابار ثم اغلاقها .حتى الاستثمار في استكشاف النفط في مناطق لم يسبق استكشافها ومسحها من قبل.
4. **العوامل المالية:** وهي العوامل المتعلقة باوضاع السوق المالية ومدى التسهيلات المالية، التي يمكن للمنتجين الحصول عليها .مثلا سعر العائد على راس المال، وهناك التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك الدولية للباحثين عن النفط مما يساعد على اجتذابهم واحتمالات زيادة حجم الاحتياطات.

5. **العوامل السياسية:** وهي العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية للدول او بالعلاقات السياسية بين الدول المنتجة والمستهلكة . فأن الاستقرار السياسي للبلد النفطي يساهم في توليد الشعور بالثقة اللازمة لانخفاض هامش المخاطرة في الاستثمار وبالتالي زيادة الاستثمارات في التنقيب عن النفط مما يساعد على زيادة الاحتياطات النفطية من جهة اخرى. وان عدم استقرار العلاقات الدولية بيت الدول المنتجة والمستهلكة يحمل هذه الاخيرة على عدم زيادة استثمارها للتنقيب عن النفط في اراضيها.

عوامل تغير تقديرات الاحتياطي النفطي المؤكد: تخضع تقديرات الاحتياطي المؤكد للتغير من سنة الى اخرى، سواء بالزيادة او النقصان لأسباب مختلفة وفيما يلي اهم هذه العوامل.

1. عدم اكتشاف النفط في مناطق عديدة من العالم بصورة اولية او نهائية او دقيقة.
2. التطور المستمر في طرق ومعدات البحث والتنقيب والاستخراج النفطي وهذا يؤثر ايجابيا في تزايد مقادير الاحتياطي النفطي وذلك في زيادة معامل الاستخلاص ورفع نسبته الى الاعلى او عن طريق الحفر الى اعماق كبيرة.
3. الانتاج يقلل من الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه من النفط او الزيت خلال العام
4. تضيف الاكتشافات الجديدة للاحتياطي النؤكد تقديرات الاحتياطي في الحقول المكتشفة خلال السنة .وإذ يندر ان تتم جميع عمليات الحفر اللازمة لتأكسد الكميات خلال سنة الاكتشاف فان الاضافة تقصر على ما يتحقق تقديره بالفعل خلال تلك السنة بعمليات الحفر والتنقيب.
5. تمثل التوسعات الاحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في حفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل وخاصة الحقول حديثة الاكتشاف والتي لم يتم تنميتها بالكامل على زيادة تقديرات الاحتياطات المؤكدة.
6. ان اعادة التقدير للاحتياطات تعمل على زيادة او نقصان كما فكلما ازداد عدد الابار المحفورة في حقل ما وكلما طالت فترة الانتاج الفعلي منه ازدت وتحسنت المعلومات الجيولوجية والهندسية الأساسية المعروفة عنه مثل درجة المسامية وسمك الطبقة المنتجة ونسبة المياه وغيرها. تعمل على زيادة وتوسع الاحتياطات والعكس صحيح.

الفصل الثاني: الطلب والعرض على النفط

يشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية ويتمثل في الكميات التي يرغب ويقدر المنتجون على تقديمها من النفط بالاسعار السائدة في وقت محدد ومكان محدد.

أولا: اهم العوامل المحددة لعرض النفط:

1. **الطلب على النفط:** اذ يغير العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق. ويدخل في محددات الطلب مستوى اسعار المشتقات النفطية والتي تتضمن قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك وتؤثر سلبا في حجم الطلب.
2. **يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في وقت معين**، ومتى ما توفرت هذه الامكانيات اصبح من السهل زيادة الانتاج فور ارتفاع الطلب على النفط الخام . ومن المعلوم ان ما يتحقق من احتياجات نفطية او امكانيات انتاجية انما يعتمد في النهاية على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية، وحتى اذا توفرت الامكانيات الانتاجية فأن معدل الانتاج لا يمكن ان يتجاوز المستوى الذي تحدده الامتيازات الفنية بما يضر الحقل النفطي ويؤثر سلبا في حجم ما يمكن استخراجه من النفط على مدى عمر الحقل.
3. **سياسة الدولة المنتجة للنفط** ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي او لتصديره تحقيقا لعوائد نفطية تلبي الحاجات المالية ويدخل في هذا الاطار السياسة الجماعية التي تقررها اوبك بالنسبة الى تحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص بين الاعضاء وكذلك مدى التزامهم بتلك الحصص.
4. قد يؤدي الخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به الدولة وشركاتها، دوراً في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية في الاجل القصير.
5. تكاليف الانتاج بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة لانتاج النفط في الوقت الراهن عن حساب انتاجه في المستقبل.
6. السعة الانتاجية لحقول النفط وهي الكميات القصوى الممكن استخراجها في ظل الظروف الفنية والاقتصادية السائدة.
7. الاسعار السائدة والمتوقعة في المستقبل.
8. التكنولوجيا المتاحة في مختلف مراحل الانتاج.
9. عدد المنتجين في السوق.
10. توقعات الطلب المحلي والعالمي على النفط ومشتقاته مستقبلا.

ثانيا: الطلب على النفط. ان النفط لايستهلك بشكله الخام، ولا تتولد عنه طاقة الااذا خضع لتكريره، فالنفط الخام هو ماده أولية ويعد الطلب عليه مشتقا من الطلب على مشتقاته النفطية،وقد اصبح حجم استهلاك الطاقة عامة. والنفط بشكل خاص، معيارا يعكس مستوى التطور الاقتصادي للبلد . مع وجود اختلافات في نسبة استهلاك الطاقة مما يسمى (معامل استهلاك الطاقة) بين بلد واخر وصناعة واخرى.

العوامل المؤثره على الطلب:

1. يرتبط الطلب على الطاقة ولاسيما النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة ومعدلات نموه التي تعد اهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعودا وانخفاضا وكذلك مستويات الدخول ايضا.
2. **اسعار الطاقة نفسها ولاسيما أسعار المشتقات النفطية** التي تتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك والتي تبلغ في دول الاتحاد الاوربي الكلفه نحو (70%) وهي تؤثر سلبا في طلب المستهلك النهائي، ثم اثر المرونة السعرية، ودرجة التصنيع معبرا عنها بقيمة الناتج الصناعي منسوبا الى الناتج المحلي الاجمالي، تم مدى التحسن في تقنيه وكفاءة استخدام الطاقة.
3. **سعر صرف الدولار الامريكي** وتاثيره على اسعار النفط وبصورة عامة هناك علاقة عكسية بينهما (مع بعض الاستثناءات).
4. **الخزين النفطي الاستراتيجي**، النفط يعتبر من المواد التي ليس من الصواب خزنها مدة طويلة. لذلك فان مقدار المنتج منه يمكن تحديده للتخلص مما يترتب عليه كلفة الخزن وعلى هذا الاساس يرتب الإنتاج ترتيبا دقيقا في علاقته بالطلب العالمي. ومهما بلغت دقة هذه العلاقة فانها لن تبلغ درجه الكمال تماما. وعليه فانه من الممكن القول بان السبب في ذلك يعود لعوامل منها:
   - ان بعض الدول الصناعية تعتمد في كيانها الصناعي والاقتصادي على المستورد من النفط الخام. لذلك تعمل في العادة على خزن كميات كبيرة منه ومشتقاته كاحتياطي لصناعاتها واستهلاكها ولتلافي ما قد يحصل ازمات نفطية.
   - ان الشركات النفطية العالمية تخزن بعض الكميات منه كاحتياطي تجاري لمجابهته الظروف الطارئة وعلى نفس المنوال نجد ان هذه تزداد او تنقص منه بنسه لاخرى.وعليه فان هذين العاملين يؤثران على العلاقة بين الاستهلاك والعرض العالمي للنفط.
5. انتاج دول منظمة اوبك وسياستها النفطية.
6. تاثيرات المناخ.
7. تاثيرات المضاربة.
8. متوسط دخل الفرد واسعار الطاقة.
9. هيكل الانتاج القومي (صناعي. زراعي. خدمي)
10. النمو السكاني العالمي ومعدلات نموة يؤثر على حجم الطلب العالمي على النفط.
11. القوانين المنظمة لاستهلاك الطاقة.
12. انماط استهلاك الطاقة (الاهمية النسبية للنفط ضمن مصادر الطاقة البديلة في كل قطاع).
13. توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة حول مستقبل السوق.
14. مجموعة العوامل غير الاقتصادية (ولا سيما السياسية والتكنولوجية).

رابعا: مرونة الطلب على النفط.

تمثل مرونة الطلب على النفط درجة استجابة الكميات المطلوبة للتغيرات التي تحدث في احد العوامل الرئسية المحددة للطلب . مع افتراض ثبات بقية العناصر. وحيث ان الطلب على النفط مشتق من الطلب على مشتقاته وتداخل استعمالاتها، وامكانية احلال بعضها محل البعض الاخر فانه **من الصعوبة قياس درجة مرونة طلب النفط، لهذا يفضل تحديد نوع المنتج النفطي وسبل استخدامه** في قطاع معين ثم قياس مرونة الطلب الخاصة به مثل قياس مرونة الطلب على بنزين السيارات او مرونة الطلب على الكروسين المستخدم في الصناعة . ونظرا لتعدد مرونات الطلب سوف يتم التركيز على مرونة الطلب السعرية.

مرونة الطلب السعرية على النفط= نسبة التغيير في الطلب العالمي على النفط/ نسبة التغيير في سعره

وتختلف مرونة الطلب السعرية من منتج لاخر ومن وقت لاخر وفي المدى القصير عن المدى الطويل.

كما تتاثر المرونة بمدى التطور التقني الاقتصادية لايجاد بدائل مناسبة . وبمدى امكانية استخدام المنتج النفطي الى النفقات الكلية .وبمستوى السعر الحالي والمتوقع في السوق، وبمدى القدرة على التاثير في اذواق المستهلكين وسلوكهم في استهلاك الطاقة وبمجموعة السياسات الضريبية المرتبطة بالطاقة.

مثال: مرونة الطلب على بنزين السيارات. حيث تعد مرونة الطلب على بنزين النقل البري منخفضة جدا نتيجة لعدم وجود بديل عملي واقتصادي في كثير من مناطق العالم لتشغيل الآت الاحتراق الداخلي . اضافة الى تحيز تكنولوجيا السيارات الى البنزين كوقود . فان معظم شبكات الطرق مخصصة في غالبها لاستخدام السيارات.

كما ان الانفاق على البنزين يمثل نسبة صغيرة من مجموع نفقات امتلاك وتشغيل السيارة . ولهذا فان ارتفاع اسعار البنزين بنسبة معينة لا يؤدي الى انخفاض الطلب على البنزين الا بنسبة ضئيلة وعلى مدى زمني طويل نسبيا.

ولو تم مقارنة مرونة الطلب على بنزين السيارات بمرونة الطلب على زيت الوقود لاغراض التدفئة، لوجدنا ان كليهما غير مرن لكن مرونة الطلب على زيت الوقود اعلى من مرونة الطلب على البنزين. حيث ان امكانية احلال زيت الوقود لاغراض التدفئة بنوع اخر من مصادر الطاقة البديلة أفضل من إمكانية احلال بنزين السيارات بنوع اخر. **وعموما يتميز الطلب على النفط خاما او مكررا بقلة مرونته في المدى القصير**، وذلك بسبب صعوبة توفير مصادر طاقة بديلة في ذلك المدى وهو مايهم بالتالي في امكانية تغير الاسعار.

اما في المدى المتوسط والبعيد فان النفط سيبقى مصدرا رئيسا للطاقة لاسباب تتعلق بمزايا مقارنة بالبدائل المتاحة او التي يمكن ان تتصدر في المستقبل . لذلك تتباين السياسات التي تنتجها الدولة المستهلكة والمنتجة في التعامل مع النفط والبحث عن بدائل طاقة والسعي لافادة من مصادرها غير التقليدية، فضلا عن اتباع سياسات رامية الى تقليل الاعتماد على النفط او ضبط استهلاكه عبر اجراءات مختلفة منها استخدام الضريبة على الاستهلاك.

ويترتب على قلة المرونة على النفط اثار اقتصادية هي:

1. **الاثار التي تنجم عن ضالة المرونة على النفط يتعلق بالتقلبات الحادة التي تتعرض لها اسعاره** . فمن الواضح انه كلما كان الطلب على السلعة يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة كلما كان ذلك من العوامل المؤدية

الى قيام التوازن تلقائيا دون ان تصاحب تغيرات كثيرة في الاسعار، اما اذا كان الطلب على السلعة غير مرن او قليل المرونة فان الحال يختلف لان التغيرات في السعر تبقي الكمية المطلوبة على حالها او تتغير تغيراً طفيفا اقل من نسبة التغير التي طرأت على الاسعار ... فيؤدي هذا الوضع الى اطراد السعر في الانخفاض بنسبة كبيرة في حالة زيادة المعروض والى اتجاه السعر نحو الارتفاع في حالة ازدياد الطلب ونقص المعروض . واذا اضفنا الى ذلك ان عرض النفط هو الاخر قليل المرونة يتبين ان اي تغير يطرا على مقدار المعروض من النفط او الكميات المطلوبة منه من شانه ان ينعكس على السعر بتغيرات حادة منه وهذه الظاهرة من العوامل الاساسية التي توجيد ميلا عند المتخصصين لمحاولة تنظيم الصناعة النفطية على اسس احتكارية بحيث يمنعون هذه التقلبات الفنية ويتفادون ما يتعرضوا له بسببها من المخاطرة.

2. **الاثر الثاني: السياسة الضريبة** وبسبب قلة المرونة على النفط اصبحت المنتجات النفطية مادة ملائمة لفرض الضرائب ففي اوربا الضريبة خصوصا تمثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها المستهلك النهائي نسبة تزيد عن 52% من مجموع متوسط منتجات برميل واحد من النفط الخام. فتصبح الى 5.75 دولار من متوسط سعره بالبالغ 11 دولار . وهذا تتحدد الضريبة على اساس طبيعة الطلب على المنتجات النفطية .فتكون مرتفعة عندما يكون الطلب ضئيل المرونة على السلعة، وتنخفض بارتفاع درجة المرونة وعلى هذا النحو تحدد الضريبة الاهداف المالية لها دون ان يتعرض حجم الاستهلاك الى الانكماش والتحول نحو سلع اخرى . ولا تقتصر سياسة الضرائب بالنسبة للمنتجات النفطية على اهداف المالية فحسب بل تهدف للحماية فترفع من كمية الضريبة على بعض المنتجات بحيث تصبح الى حد تؤثر عنده في ميل المستهلكين ورغبتهم .. وينطبق هذا الوضع على بنزين الوقود حيث تفرض بعض الدول الاوربية ضرائب مالية على استهلاكه حد الطلب عنه وتحويله الى الفحم. ان الضرائب والرسوم التي تفرضها معظم الدول المستهلكة للنفط أفضل من النفقات الكلية لانتاج النفط ونقله وتكريره وتسويقه وبالتالي فان عائدات حكومات الدول المستهلكة من كل برميل اعلى من عائدات الدول المنتجة لكل برميل.

3. **الاثر الثالث: الايرادات التي تحصل عليها الحكومات المنتجة للنفط الخام** . ان ارتفاع الاسعار لا يؤدي في المدى القصير الى انخفاض ملحوظ في حجم المبيعات دائما يضل حجم المبيعات ليحقق المستوى الذي كان يحققه لو لم يطرا هذا الارتفاع في السعر .وينشأ عن ذلك (اذا بقيت الكلفة عند مستواها) ازدياد الارباح وبالتالي تزايد الايرادات الصافية التي تحصل عليها الحكومة من هذه الارباح. وتساعد على إطالة عمر النفط واستفادة الاجيال المتعاقبة منه ومحاولة ايجاد بدائل للنفط في المستقبل ولا سيما في الدول المتقدمة.

الفصل الثالث: انماط الاستثمار النفطي

الاستثمار النفطي يعني الاسلوب او الطريقة التي يتم بموجبها استغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معين من قبل الشركات النفطية . وقد مرت على الصناعة النفطية العديد من الانماط وهي:

1- الامتيازات النفطية التقليدية.

2- المشاركة او المناصفة بالارباح.

3- المقاولة النفطية.

4- الاستثمار الوطني المباشر.

5- المشاركة النفطية او التملك الكلي.

اولاً: الامتيازات النفطية (التقليدية). ويعد من الاشكال او الانماط الكلاسيكية في الاستثمار النفطي وقد ساد في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية وسياسية واقتصادية معروفة الان بشكل كامل. حيث سيطرت الشركات النفطية العالمية على اغلب المصالح والاستثمارات النفطية في بلدان العالم المنتجة للنفط الخام **ويتميز هذا النمط بالسمات او الخصائص التالية:**

1. يعتبر اول نمط عرفته الصناعة النفطية، فقد عرفته المنطقة العربية في عشرينات القرن الماضي.
2. يمثل هذا النمط اكثر الاشكال استمرار من حيث المدة الزمنية.
3. الحق المطلق للشركات الاجنبية في البحث والتنقيب والاستخراج والنقل والتكرير والتصدير والتوزيع.
4. طول مدة الامتياز والتي تصل الى 75 سنة لكي تستأثر الشركات الاجنبية بنصيب أفضل من الارباح دون الاخذ باية اعتبارات اخرى.
5. العائدات: يستلم البلد المانح للامتياز مبلغا مقطوعا لا يتجاوز 4 شلنات من الذهب على كل طن منتج دون الدخول في تفاصيل وحلقات تلك الصناعة.
6. ان الاطراف المستفيدة من الامتيازات هي شركات اجنبية وتتمتع بحقوق التصرف والتملك في كل مراحل الصناعة النفطية.
7. مثل عقود الامتياز اعلى صور الاستغلال الاحتكاري لتميزات البلدان النفطية.

ثانيا: المشاركة او المناصفة بالارباح: ويقوم هذا النمط على مشاركة البلد المنتج للنفط والشركة الاحتكارية للنفط، وبدا العمل به في المنطقة العربية في بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين. ويتميز هذا النمط بالخصائص التالية:

1. اعتماد نظام مناصفة الارباح بين الشركات والدول المانحة للعقد او الامتياز
2. يشترك الطرفان (الشركة والحكومة) في عمليات استغلال الثروة النفطية وتكون مدة العقد بحدود 25 سنة بعد الاكتشاف التجاري
3. تكون مساحة الارض الممنوحة في العقد محدودة ويتم التخلي تدريجيا عن الاراضي غير المستثمرة.

4. يكون نصيب الطرف الاجنبي والوطني من الانتاج النفطي مناصفة .مع دفع الطرف الاجنبي استحقاقات الحكومة من ضرائب ورسوم. والاتاوات (الربح) ويتم حساب عوائد الحكومة بموجب الاسعار المعلنة او المتحققة او بحسب مايتفق عليه . ويمكن ان تصل حصه الحكومة من العوائد والارباح الى نحو 75% ولكن ما طبق على ارض الواقع لم يصل الا بحدود 50% في الدول المانحة لهذا النمط.
5. يتحمل الطرف الاجنبي اعباء توفير الاموال لتمويل عمليات تطوير واكتشاف الحقول النفطية حتى مرحلة الاكتشاف التجاري.

ويمكن ان يصنف هذا النمط على انه صيغة جديدة ومتقدمة أفضل من الامتيازات النفطية وشكل نقله نوعية تنظيم العلاقات بين الحكومة المنتجة للنفط والشركات الاجنبية في مجال استثمار الثروة النفطية. وقد حققت حكومات الدول المنتجة للنفط او المانحة لهذا النمط منافع مادية ومعنوية مقبولة.

ثالثا: المقاولة النفطية: يعتبر واحد من انماط الاستثمار النفطي الذي بدات الدول الاخذ به بعد حركة التأميمات التي جرت في بعض البلدان النفطية ويقوم هذا النمط على اساس تعاقد طرف وطني في البلدان الوطنية مع طرف اجنبي للقيام ببعض الفعاليات النفطية مقابل الحصول على حصة او نصيب من العوائد النفطية وبأشكال متعددة، وقد اعتمد هذا النمط من الدول النفطية لتحسين شروط استغلال ثروتها النفطية. وقد ظهر هذا الشكل لاول مرة عام 1948 في المكسيك وفي اندنوسيا عام 1962 وفي ايران عام1966 وفي العراق عام 1967 مع شركة ايرب الفرنسية . **ويعد هذا النمط عقد مقاولة وخدمة، ويمتاز بالخصائص التالية:**

1. يفوض العقد الطرف الطرف الاجنبي القيام بالعمليات النفطية المسندة اليه ولحساب الطرف الوطني.
2. يتحمل الطرف الاجنبي كافة الاعباء المالية الناجمة عن الاستغلال النفطي.
3. يحصل الطرف الاجنبي على حصة من النفط الخام والارباح وحسب اتفاق عقد المقاولة.
4. حفر المساحات الخاصفة للعقد وتكو مدة المقاولة دون 20 سنة تقريبا.
5. يعتبر من الانماط الجيدة في استغلال الثروة النفطية وتحقق فوائد كبيرة للبلدان النفطية. حيث يتناسب هذا العقد اكثر من غيره مع مقتضيات سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية.
6. يحق للطرف الاجنبي استرداد ما انفقه من استثمارات واعباء مالية من خلال نسبة من الانتاج النفطي، وتكون فترة الامتداد قصيرة نسبيا لا تتجاوز خمس سنوات.

رابعا: الاستثمار الوطني المباشر: يقوم هذا النمط على اساس قيام الحكومة من خلال احدى مؤسساتها النفطية باستغلال ثروة البلد النفطية بشكل مستقل. او الاستفادة من بعض الخبرات الوطنية والاجنبية. وبما ان البلد صاحب الثروة هو من سيقوم باستغلالها فان الاستثمار والمساحة المستغلة والاطراف المستفيدة وكذلك العوائد تعود الى الدولة وقد بدا هذا النوع من الاستثمار في 1917 في الاتحاد السوفيتي السابق وفي المكسيك عام 1938 وفي العراق 1968 بعد تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام 1967 ويحقق الاستثمار المباشر مجموعة من

المزايا الاقتصادية السياسية التي تجعل البلد النفطي على درجة ومعرفة تامة بصناعته النفطية . ويلغي اساليب الاستغلال الاحتكاري لهذه الصناعة وتحكم المصالح العالمية النفطية بها. **ويمكن انجاز هذه المزايا بما يلي:**

1. الامتلاك الكلي لكل فعاليات الصناعة النفطية.
2. المزايا المادية والفنية التي تحقق للبلد النفطي.
3. المرونة العالية في التعامل الاطراف الدولية.
4. وضع النفط في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خدمة الاهداف الاقتصادية والسياسية لتوجيهات البلد النفطي.
5. التخلص من سيطرة الاحتكارات النفطية العالمية.

خامسا: المشاركة النفطية والتملك الكلي. ويعتبر هذا النمط من الصيغ الجديدة التي اخذتها بعض دول الخليج العربي، وقد جاء بعد ان قامت بعض الدول العربية بتأميم صناعاتها النفطية مثل ليبيا والجزائر والعراق الى ان طرحة جاء ليكون بديل عن التأميم، وقد دعت منظمة اوبك اعضائها زيادة نسبة مشاركتها في استغلال الثروة النفطية عام1968 بموجبه توجيه وضع لهذا الغرض.

وقد وضعت عدة ميزات وراء الاخذ بنظام المشاركة منها:

1. ان المشاركة سوف تؤدي الى الاستفادة من الاستثمارات النفطية الاجنبية، ومن خيراتها الفنية والتكنولوجية.
2. ان نظام المشاركة يؤمن حماية لهيكل اسعار النفط الخام واستقرارها وعدم تعرضها للانهيار.
3. ان المشاركة تؤمن النقل التدريجي لملكية الصناعة النفطية.

وفي (1973/5/11) تم توقيع اتفاق المشاركة في نيويورك وتضمنت الاتفاقية ثلاثة مبادئ اساسية وهي:

1. تبدأ نسبة المشاركة من عام 1973 وحتى عام 1983 وكانت نسبة المشاركة (25%) تزداد على فترات زمنية متفاوتة بمقدار (5%) حتى تصل الى (15%) عام 1983 وشملت الاتفاقية كلا من السعودية والكويت وقطر.
2. تعويض الشركات الاجنبية على نسبة المشاركة التي يحصل عليها البلد النفطي.
3. تحديد حصة الحكومة النفطية من النفط الخام، اما العمليات اللاحقة للانتاج فتكون من حصة الشركات.

اما مسائل تعويض الشركات فقد تم الاتفاق على ان تعتمد القيمة الدفترية في عمليات التعويض اي على اساس القيمة الصافية او الفعلية حسب سعر السوق.

وقد بلغت التعويضات التي دفعت للشركات مقابل (51%) ضعف القيمة الصافية لمجموع موجودات الشركات . وهذا التعويض ادى الى تعرض البلدان المشاركة الى خسائر كبيرة لا يقابلها دخل سريع للحكومة النفطية.

وبذلك اخذت دول الخليج باتفاقية ونظام المشاركة في محاولة لنقل ملكية الصناعية النفطية الى الحكومات من خلال المشاركة والتملك الكلي بشراء موجودات الشركات العاملة، على ان تبقى تلك الشركات عاملة في الاراضي الوطنية لتلك الدولة.

سادسا: التركيز الاحتكاري في الصناعة النفطية.

طبيعة التركيز الاحتكاري: أتفق الاقتصاديين على ان الصناعة النفطية تقع ضمن اطار نموذج احتكار القلة، ويظهر ذلك من خلال سلوك الشركات النفطية الاحتكارية لاسيما بعد عقد اتفاقية الجناكري عام 1928 والتي نصت على (جعل جميع الشركات المنضوية تحت الكارتل يتبعون سياسة موحدة لمنع زيادة الانتاج او تهديد الاسعار والاسواق) وقد استمرت الاتفاقية الى عام 1947 ولكن سلوك الشركات الاحتكارية بمعنى كما لو كان هناك اتفاق بينهم.

وفيما يلي اهم العوامل التي جعلت الصناعة النفطية اقرب الى مفهوم الاحتكار من المنافسة الاحتكارية:

1. ارتفاع درجة المخاطر في الصناعة النفطية.
2. طبيعة المادة (النفط الخام) من حيث تركز انتاجها في بعض المناطق وخلوها في مناطق اخرى حسب التوزيع الجغرافي للنفط الخام.
3. ارتفاع حجم الاستثمارات التي تحتاجها الصناعة النفطية.
4. انخفاض درجة مرونة (الطلب والعرض) على النفط الخام بسبب صعوبة الاستغناء عنه او ايجاد البدائل خلال مدة الاجل القصير
5. ارتفاع التكاليف الثانية بالمقارنة مع التكاليف المتغيرة مما اوجد ظهور ظاهرة (رافعة التشغيل) في الصناعة النفطية.

سابعا: هيكل التنظيم الاحتكاري. ان الاحتكار النفطي يضم مجموعة من الشركات تكونت وظهرت على مدار تطور الصناعة النفطية. ويتميز هذا التنظيم بمجموعة من الخصائص التي تتمثل بالتكامل العمودي والافقي في نشاط الشركات وكذلك تركز رأس المال والميزة الاحتكارية وتنوع نشاط الشركات في مجال الطاقة، ومن الناحية التاريخية فان المدة الممتدة بين (1858-1911) شهدت ظهور الشركات الاحتكارية:

1. شركة ستاندراد اوف اوهايو.
2. شركة شل.
3. شركة البترول البريطانية.
4. شركة اويل اوف نيوجرسي.
5. شركة موبل اويل.
6. شركة كاليفورنيا اويل.
7. شركة جلف اويل

وقد سيطرت هذه الشركات على اكثر من (70%) من الاحتياطي العالمي المؤكد في العالم و(64%) من الانتاج واكثر من (56%) من اجمالي طاقة التكرير، كما تتحكم باكثر من (67%) من مرافق النقل وتجارة النفط الخام وبذلك فان هذه الشركات تتحكم في فعاليات الصناعة النفطية.

وتختلف هذه الشركات عن الشركات النفطية الوطنية من حيث التكوين والتمويل والاهداف والسيطرة والتحكم في الصناعة النفطية وعن اختلاف ملكيتها مما ينعكس على سياساتها في مجال الانتاج والاسعار والارباح والفوائد وسياسات التسويق والتوزيع والتأثير في السوق الدولية للنفط الخام.

اما ابرز صفات الشركات النفطية الوطنية:

1. ان ملكيتها تعود الى الدولة الى ملكية عامة وبالتالي فأهدافها سوف تتماشى مع اهداف الدولة.
2. ان صفة التكامل الاقتصادي يكون محدود فيها حيث ان نشاطها النفطي يقتصر على بعض مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الاولى والثانية.
3. تتمتع بصفة الاحتكار بفضل قوة القانون (الى التشريع القانوني) والذي حصر استغلال الثروة النفطية بالشركة الوطنية.

واخيرا يمكن القول ان التركيز الاحتكاري للشركات الاحتكارية الاجنبية لم يكن بصورة عفوية او اعتباطية بل هو ولد بصورة طبيعية وموضوعية مع نشوء وتطور اساليب وازدهار النظام الرأسمالي وانتقاله من مرحلة المنافسة التامة الى مرحلة الاحتكار الى مرحلة رأس المال (مرحلة اتحاد وتزاوج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي) مكونة الشركات الاحتكارية الكبرى بأنواعها المختلفة.

ولقد برزت العديد من الشركات الاحتكارية ليس في مجال الصناعة النفطية بل شملت العديد من الموارد الطبيعية كالفحم والحديد والنحاس والموارد الزراعية كالقطن والمطاط والسكر والقهوة وهناك بعض الشركات التي تعمل في المجال الخدمي كالفنادق والمطاعم والنقل، الى ان نشوء وتطور الصناعة النفطية قد جاءت متلائمة مع ظروف وتطور النظام الرأسمالي وملبية لأهدافه الاستغلالية التوسعية حيث تم لعدد قليل وحدود من شركات نفطية من السيطرة والهيمنة الاحتكارية على مجمل الصناعة النفطية.

الفصل الرابع: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

تعد أسعار النفط أحد الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المصدر والمستهلكة للنفط، حيث تعتمد الدول المصدرة للنفط على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة وكذلك تعتم الدول المستهلكة على سلعة النفط لأنها أحد مدخلات الإنتاج، وبالتالي فإن أي اختلاف او طفرة في السعر سوا بالارتفاع او الانخفاض سيؤثر بصورة او بأخرى على جميع الدول المصدرة والمستهلكة للنفط.

أولاً: مفهوم أسعار النفط. تُعرف بأنها قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين وكذلك يعرف بأنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط بالمقياس الأمريكي للبرميل معبراً عنه بالدولار الأمريكي عبر فترات تطور الصناعة النفطية. ويعرف ايضاً بأنه: تلك القيمة النقدية التي تُعطي لسلعة النفط خلال مدة زمني معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية وطبيعة السوق السائدة حينها.

ويقصد بتقلب أسعار النفط التذبذبات أو التغييرات أو الفرق بين أعلى سعر وأقل سعر للنفط خلال فترة زمنية معينة أو هي الطفرات السعرية والقفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط التي تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار والأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الحقيقية.

وفي الحقيقة فأن العلاقة بين سعر النفط وقيمته ليست متساوية ومتعادلة وثابتة، بل هي في كثير من الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، إذ كان سعر النفط ولفترات زمنية سابقة وطويلة أقل بكثير من قيمة السلعة النفطية، وأن هذ الاختلاف في كون السعر أقل من القيمة وهو الآخر ارتبط وتأثر بفعل العوامل التي ارتبطت وأحاطت بطبيعة هذ السلعة وكيفية استغلالها إنتاجاً واستهلاكاً. ويتضح من هذا التعاريف السابقة أن سعر النفط هو القيمة النقدية لسلع النفط مقاسة بالبرميل والذي يتحدد بعدة جوانب، هي كمية النفط المعروضة والمطلوبة وخصائص سوق النفط، ونوعي المعلومات ودرجة الثقة أو المخاطرة لدى البائعين والمشترين.

ثانياً: أنواع أسعار النفط. تعددت مسميات أسعار النفط منذ مرحلة عقود الامتياز والمناصفة والمشاركة والتملك الكلي وصولاً الى نشوء الأسواق الجديدة كالأسواق الفورية والتعاقدات طويلة الأجل. وفيما يلي يستعرض الباحث الأنوا المختلفة التي مرت بها أسعار النفط على مرحلتين، وهما:

المرحلة الأولى، الأسعار المدرجة ضمن أنظمة عقود الامتياز والمناصفة والمشاركة والتملك الكلي وهي:

1. **السعر المعلن (Posted Price)**، ويُقصد به سعر البرميل المعلن الذي تعلنه الشركات الاحتكارية في كارتل (الشقيقات السبع)* محسوباً بالوحدة النقدية الأمريكية، أو هو السعر الذي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للنفط الخام في السوق. كما أن أي تغير في الطلب المشتق على النفط يؤثر مباشرة في السعر الفوري للنفط وبدوره يؤثر في تحديد هذا السعر، كما يعرف ايضاً بأنه السعر الذي يتم دفعه من قبل أي مشتري لأي نفط خام في مكان البيع، ويتم على اساسه احتساب الاتاوة الضريبية على الأرباح.

وقد ظهرت هذه الأسعار في أواخر القرن التاسع عشر عام 1880 في الولايات المتحدة الامريكية، إذ تميزت السوق النفطية فيها في ذلك الوقت بوجود عدد كبير من المنتجين للنفط. بينما سيطرت شركة واحدة هي شركة (Standard Oil Of New jersey) المملوكة من قبل (Rockefeller) على عمليتي نقل النفط وتكريره، وكانت تحتكر شراء النفط من المنتجين واعلان الأسعار من جانبها. وقد استمرت هذه الأسعار حتى بعد حل شركة نيوجرسي عام 1911 وتحول السوق إلى احتكار القلة بين عدد من الشركات بدلاً من احتكارها من قبل شركة واحدة. وكان لظهور النفط خارج الولايات المتحدة الامريكية خاصة في الشرق الأوسط خلال عقد العشرينيات من القرن الماضي، وخضوعه لسيطرة عدد قليل من شركات النفط الكبرى دوراً كبيراً في تحويل السوق من سوق احتكار تام من قبل شركة (Standard Oil Of New jersey) إلى سوق احتكار القلة من المنتجين، وقد حددت هذه الشركات الأسعار المعلنة لنفطها في موانئ تصديرها، والتي كانت آنذاك من الخليج العربي وخليج المكسيك.

كما شهدت أواخر الخمسينيات ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة لا يمكن الاستغناء عنها في حقل النفط الدولي، وبفضل احتياطيات النفط الضخمة والوصول إلى الموانئ في بحر قزوين والمحيط الهادئ، وأدركت الشركات

---

* **الشقيقات السبع**: وهي شركات احتكارية ظهرت في أوائل القرن العشرين وقد اتفقت هذه الشركات على تحديد الأسعار المعلنة وتقسيم السوق النفطية فيما بينها، وتشكلت هذه الشركات في مايو عام 1911 عندما أصدر رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة القاضي (وايت) قرارا تاريخياً في وقتها من شأنه أن يعيد تشكيل هيكل صناعة النفط العالمية في نهاية المطاف، وقد أمرت شركة (Standard Oil of New jersey) بموجب قانون شيرمان لمكافحة الثقة لعام 1890 بتخليص نفسها من جميع الشركات التابعة خلال ستة أشهر، ومن بين 38 شركة كانت تسيطر عليها شركة (Standard Oil of New jersey) أصبح خمسة من هذه الشركات في النهاية جزء من اتحاد نفطي مؤلف من سبع شركات، وقد سيطرت هذه الشركات على صناعة النفط حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وهذه الشركات هي:

1. شركة (Exxon) الامريكية.
2. شركة (Texaco) الامريكية.
3. شركة (Mobil) الامريكية.
4. شركة (Gulf) الامريكية.
5. شركة (Standard Oil of New jersey) الامريكية.
6. شركة (Royal Dutch/Shell) البريطانية.
7. شركة (British and Dutch) البريطانية.

الدولية أن إضافة عرض النفط السوفيتي في السوق المفتوحة من شأنه أن يزيد من تفاقم مشكلة انخفاض الأسعار ما يؤثر سلباً في إيرادات الدول المضيفة وأدى إلى تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط في عام 1960.

وخلال المدة (1960–1970) وهو العقد الأول منذ تأسيس منظمة أوبك، حافظت الأسعار المعلنة على مستواها بعد ان عمدت الشركات إلى تخفيضها بين الحين والأخر خاصةً في عقد الخمسينيات الذي كان فيه نظام مناصفة الأرباح. وقد استمر تحديد الأسعار المعلنة من قبل الشركات النفطية الكبرى حتى 16 نوفمبر 1973 عندما أقرت منظمة (أوبك) أسعار نفطها من جانبها، وفي الواقع كانت الأسعار المعلنة أسعاراً نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، إذ لم تكن إلا أسعاراً دفترية يتم بموجبها تحديد ضرائب الدول المنتجة.

2. **السعر المتحقق (Realized Price)**، هو سعر برميل النفط بعد خصم الحسومات أو السماحات أو التسهيلات التي تقدمها الدولة أو الشركة البائعة للنفط إلى المشتري معبراً عنه بوحدات نقدية، وبعبارة أخرى هو السعر الذي يتم تحديده في السوق فعلياً بالنسبة لكميات النفط المباعة خارج أطار الشركات الاحتكارية المتكاملة، وتمثل كميات النفط هذه الكميات الموجودة بحوزة الحكومات أو تلك التي تقوم الشركات المستقلة ببيعها. وقد كان التعامل مع هذا النوع من الأسعار يتم من قبل الشركات الصغيرة المستقلة التي كانت لا تمتلك سوق خاص بها، وعاجزة في ذلك الوقت عن كسر طوق الاحتكار الذي كان مفروضاً من قبل الشركات النفطية الكبرى على عمليات بيع وشراء النفط.

وقد ظهر هذا السعر عندما دخلت شركات مستقلة لاستغلال النفط في الشرق الأوسط في أواخر الخمسينيات عندما منحت هذه الشركات بعض الخصومات على الأسعار المعلنة تراوحت ما بين (10–35) سنت للبرميل الواحد للمدة (1956–1960) لغرض منافسة أسعار النفط العالمية المعلنة من قبل الشركات الكبرى والذي كان يتراوح بين (1.8–2) دولار للبرميل الواحد.

وأخذت تتزايد أهمية الأسعار المتحققة بالنسبة للدول المصدرة للنفط كلما ازدادت كميات النفط التي بحوزتها والتي تقوم بتسويقها مباشرةً إلى السوق، فالعراق مثلاً الذي قام بتأميم جميع شركات النفط الأجنبية وأصبح من أكبر مصدري للنفط في العالم، أصبحت عوائده المالية النفطية تعتمد بشكل كبير على مستوى أسعار السوق الفعلية (الأسعار المتحققة) في السوق الدولية كما تعاملت دول نفطية أخرى بهذا السعر مثل (فنزويلا) لحاجتها إلى زيادة صادراتها من النفط. أما في الوقت الحالي فقد أصبحت أسعار السوق على جانب كبير من الأهمية إذ ازداد اهتمام الدول النفطية بالعلاقة بين الأسعار المعلنة وأسعار السوق (الأسعار المتحققة) وأصبحت موضع دراسة في الكثير من المؤتمرات العالمية والعربية وأخذت ميكانيكية سوق النفط تلعب دوراً اساسياً في تحديد سعره وذلك بعد أن بدأت الدول النفطية تسيطر على الجانب الأكبر من هذه الصناعة سواء عن طريق التأميم أو التملك، حيث يتأثر السعر المتحقق بظروف التبادل والسوق النفطية وتأثيرها على الأطراف المتبادلة.

3. **السعر الضريبي (Price Tax)**، يعرف السعر الضريبي بأنه تكلفة برميل النفط المستخرج مضافاً إليها الضرائب المفروضة عليه، كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه التكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات للحصول على برميل النفط، وتمثل تكلفة الإنتاج مضافاً إليها عائد الحكومة (الضريبة+الريع) وأي مبالغ أخرى تدفعها هذه الشركات للحكومة المعنية، ويعتبر هذا السعر الأساس الذي تتحرك عليه الأسعار المتحققة في السوق الحرة فالبيع بأقل من هذا السعر يعتبر خسارة.
4. **السعر المرجعي (Reference Price)**، هو السعر الذي يتوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ويكون أقل من السعر المعلن وأعلى من السعر المتحقق، وقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فتره الستينيات إلى جانب السعر المعلن والمتحقق، إذ أعتمد هذا السعر لاحتساب قيمة النفط المتبادل بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية المستقلة ويكون ذلك عن طريق عقد اتفاقية المشاركة والتي على أساسها يتم احتساب العوائد النفطية بين الأطراف المتعاقدة بموجب هذا السعر. وقد طُبِقَ هذا السعر في كثير من الدول النفطية المنتجة وأول دولة طبقت وتعاملت بهذا السعر هي الجزائر عندما عقدت اتفاقية مع فرنسا في عام 1965، وكذلك فنزويلا مع الشركات النفطية الأجنبية عام1967.
5. **سعر التحويل (Transfer Of Price)**، وهو أحد أنواع أسعار النفط الذي أوجدته الشركات الاحتكارية وتعاملت به بين فروع الشركة الواحدة، ويمكن تعريفه بأنه سعر انتقال النفط من نشاط إلى آخر أو من قسم إلى آخر ضمن الشركة الواحدة، وهو سعر صوري أو حسابي تراعي الشركات في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية في الدول المسجلة فيها عند حدها الأدنى. ولتحقيق هذا الغرض فإن سعر التحويل قد يقل عن الأسعار الحقيقية والمعلنة، إلا أن الدول المنتجة للنفط رفضت هذا السعر ولم تعترف به كأساس لاحتساب مكونات إيراداتها النقدية من النفط.

المرحلة الثانية، الأسعار بعد نشوء الأسواق الجديدة كالأسواق الفورية والتعاقدات طويلة الأجل، وتقسم الى:

1. **السعر الفوري (Spot Price)**، وهو قيمة برميل النفط المتبادل في الأسواق الحرة الفورية للنفط والمتمثلة بوحدة نقدية معينة، وقد ظهر هذا السعر مع أواخر عام 1978 بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن الدول المستهلكة مما دفع هذه الدول إلى البحث عن مصادر بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط بالنسبة للمعروض منه، مما أدى إلى قيام الشركات النفطية الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط في السوق الآنية أو الفورية، ولكن بكميات محدودة من مجمل صادرات النفط العالمية تراوحت بين (5–10%) ثم تصاعدت نسبتها خلال عام 1979 إذ أصبحت تتراوح ما بين (15–20%) من مجمل صادرات النفط العالمية، وتعتبر سوق روتردام خير مثال للسوق الآنية.
2. **السعر الاسمي والسعر الحقيقي**، تظهر أهمية التفرقة بين السعر الاسمي والسعر الحقيقي عند مقارنة أسعار الأصل بين فترتين مختلفتين. وهناك عاملان أساسيان يؤثران في أسعار النفط وهما معدل التضخم وسعر الدولار حيث ان النفط يسعر بالدولار ولم تنجح أي محاولة لجعل التسعير باليورو او بسلة عملات. وبذلك فإن السعر الاسمي (Nominal Price) هو القيمة النقدية لبرميل النفط معبراً عنها بالوحدة النقدية الأمريكية، والسعر الحقيقي (Actual Price): هو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من الخارج بالسعر الاسمي لبرميل النفط، أو هو السعر الاسمي (Nominal Price) مخصوماً منه معدل التضخم (Inflation Rate).
3. **أسعار صفقات الأجل الطويل**، ويقصد بها الأسعار التي يباع بها النفط في عقود البيع طويلة الأجل.

الفصل الخامس: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط

اختلفت وجهات النظر بين الاقتصـاديين تحديد العوامل التي تحدد أسـعار النفط وهو من أكثر السـلع تعرضـاً للتقلبات في أسعاره مقارنة بباقي أسعار السلع والاصول، وهناك عوامل عدة اقتصادية وسياسية ومناخية تؤثر في تحديد أسعار النفط، وسنتناولها على ثلاثة محاور.

اولا: العوامل الاقتصادية، وهي عديدة ومن أهمها:

1. **هيكل السـوق النفطية**، يعد هيكل السـوق النفطية من العوامل التي تؤثر في تحديد أسـعار النفط، فإذا كانت السـوق يسـودها احتكار الإنتاج ويقابله احتكار الشـراء فإن الأسـعار تصـبح غير محددة ولا يمكن تحديد مستوياتها، ومعنى هذا أنه من المحتمل أن تصبح بأي مستوى، ويتوقف ذلك على قوة المساومة بين المنتج من جهة والمشتري من جهة أخرى، فعندها تفقد الأسعار وظيفتها في التقييم الصحيح لقيمة الموارد الإنتاجية أو الاعتماد عليها في التخطيط السعري لتخصيص الموارد مما يؤدي إلى أن تتقلص آلية السوق. وفي هذه الحالة فإن هناك احتمالين، وهما اما أن يكون لواحد منهما (البائع أو المشـتري) السـيادة في السـوق ويُجبر الطرف الآخر بقبول السـعر والكمية التي يحددها، او أن يكونا متكافئين من حيث الموقف في السـوق، فقد يقومان بالمساومة لفرض السعر والكمية التي يريدانها على السوق، وإذا ما طبقت هذه النتيجة على وضعية السـوق التي تعمل فيها منظمة أوبك والتي تقابلها وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)* فإن أوبك تمتلك الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي لمورد ناضب ومهم في الحياة الاقتصادية للدول الصـناعية المسـتهلكة للنفط، وقوة التسـاوم تكون في جانبها وتكون وكالة الطاقة الدولية (IEA) في الموقف الأضـعف، وهو موقف لا يمكن أن ترضـى به الوكالة لنفسـها على الرغم من أن الاحتياطي الذي تعتمد عليه لن يسـتمر طويلاً في تجهيز السـوق النفطية باحتياجاتها المسـتقبلية، وفي هذه الحالة يكون من مصلحة الطرف الأضعف في قوة التساوم أن يتحول إلى سوق منافسة ليستطيع أن ينهي دور السيادة للطرف المحتكر، وبذلك يكون من مصـلحة الدول الصـناعية المسـتهلكة للنفط أن تقوم فيها سـوق منافسـة أمام أوبك لأن من شأن المنافسة أن تنهي دور السيادة للأوبك في السوق العالمية.
2. **مرونة الطلب السعرية**، يؤثر الطلب على النفط في تحديد مستوى السعر عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب* الى زيادة حجمه بحيث ينتقل منحنى الطلب الى أعلى، ويتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل وهي حجم النشاط الاقتصادي العالمي، الدورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي لبعض الدول، شكل وتوزيع

* **وكالة الطاقة الدولية** (IEA): وهي وكالة مستقلة وترتبط مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اتخاذ اغلب القرارات بلغ عدد اعضائها (27) دولة وهي: الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، وتركيا، سويسرا، والسويد، اسبانيا، هولندا، لوكسمبورج، اليابان، ايطاليا، ايرلاندا، المانيا، الدنمارك، كندا، بلجيكا، النمسا، وهم اعضاء مؤسسين لهذه الوكالة وانضم فيما بعد كل من اليونان ونيوزيلاندا في عام 1977 واستراليا في عام 1979 والبرتغال في عام 1981 وفنلندا وفرنسا في عام 1992 والمجر في عام 1997 وجمهورية التشيك في عام 2001 وجمهورية كوريا في عام 2002 والجمهورية السلوفاكية في عام 2007 وبولندا في عام 2008 كما تشارك النرويج الوكالة في اطار خاص منذ عام 1974.

النشاطات الاقتصادية التطور التكنولوجي خاصة في قطاع النفط، أسعار السلع المنافسة للنفط والسياسات الضريبة الخاصة بها، المناخ والظروف الجيوسياسية، تطور النمو السكاني.

وتتسم مرونة الطلب السعرية على النفط بالضعف إلا أن درجتها تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، فمن الحقائق التي أثبتتها الواقع أن الطلب في الأجل الطويل يكون أكثر مرونة منه في الأجل القصير، وذلك لأن التكيف لتغيرات الاسعار قد يستغرق عقداً من الزمن أو قد يصل إلى عقدين، ويستطيع المحتكر أن يستثمر ضعف مرونة الطلب في الأجل القصير لصالحه وذلك بفرض سعر أعلى لإنتاجه، وترجع عدم مرونة جانب الطلب الى عدد من العوامل، منها اعتماد الاقتصاد العالمي لعقود طويلة على النفط وخاصة بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات رغم توافر البدائل.

3. **مرونة جانب العرض**، يتحدد جانب العرض بالعوامل عديدة من أهمها (فائض الطاقة الإنتاجية، المخزون النفطي فعند ارتفاع اسعار النفط سرعان ما يستجيب المستهلكون لهذه الارتفاع في السعر بزيادة العرض من خلال استعمال هذا المخزون، زيادة الإنتاج من دول خارج أوبك، خفض استهلاك الطاقة وتخفيض معامل استهلاك الطاقة، زيادة حصة البدائل في استهلاك الطاقة).

وتتسم مرونة جانب العرض بعدم المرونة وذلك بسبب العديد من العوامل من أهمها انخفاض حجم الانتاج العالمي من النفط التقليدي، وانخفاض حجم الاكتشافات الجديدة، العقبات التي تحول دون الاستثمار الجديد في سوق النفط، انخفاض الاستثمار في البنية التحتية في قطاع النفط بسبب عدم الاستقرار السياسي.

4. **المضاربة**، تلعب المضاربة دوراً بارزاً في زيادة أسعار النفط وقد تكون في أوقات محددة كالاضطرابات السياسية، ومن أمثلة ذلك، ارتفاع أسعار النفط بعد الثورة الايرانية في عام 1979، وكذلك أثناء الحرب الايرانية الخليجية في عامي 1990 و1991 حيث لم يحدث نقص في عرض النفط ولكن السعر ارتفع وهو ما يعكس ايضاً حالة عدم اليقين، وفي الفترة (1997–2000) بسبب الازمة المالية الاسيوية. كما توضح الدلائل الحالية المتعلقة بالارتباطات بين الاسواق إلى ان تقلبات السعر تؤثر ايضاً على المضاربة وخاصة في الاوقات التي يتعرض فيها سوق النفط للصدمات. فالمستثمرون الماليون يمثلون حلقة الربط بين الاسواق المختلفة فيمكن ان ينتقل أثر التقلبات في سوق الاسهم الى سوق النفط والعكس صحيح عبر هؤلاء الوسطاء. كما يساهم سلوك القوضى المنتشر في سوق المشتقات النفطية بتضخيم تقلبات الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً، ويعني هذا ان هناك علاقة معقدة بين المضاربة استجابة للتطورات في السوق الأساسي والاتجاهات السعرية الحالية وما يترتب على ذلك من مجموعة عوامل متعارضة داخل سوق النفط تزيد من تقلبات السعر، كما ظهرت آثار المضاربة على تقلبات السعر مثل ما حدث في صدمة سعر النفط في عامي 2007 و2008.

5. **عدم توفر المعلومات الكافية**، حيث تعاني السوق النفطية من الفوضى وغياب الشفافية والدقة ونقص المعلومات الدقيقة عن كميات النفط المطلوبة والمعروضة وكمية المخزون من النفط، وتتأثر أسعار النفط بذلك من خلال تحويل مصدر المعلومات التي يتوقف عليها اتخاذ المستثمرين لقرارتهم من بيانات قليلة متاحة عن السوق

النفطي الى توقعات عن الاتجاهات السعرية للنفط، ومن أجل ذلك تم إنشاء قاعدة بيانات جودي (JODI)[1] للعمل على زيادة الشفافية واتاحة المعلومات، وذلك من خلال الحوار المستمر سنوياً بين المنتجين والمستهلكين حول التوقعات والتكهنات بشأن النفط على المدى القصير والمتوسط والطويل. كما تقوم وكالة الطاقة الدولية (IEA) بتوفير بيانات عن حجم الطلب على النفط وحجم المعروض منه والتوقعات الخاصة بالطلب والعرض النفطي وذلك بالتعاون مع منظمة أوبك، ولذلك فإن اي نقص في تلك البيانات او عدم الدقة فيها تزيد من تقلبات الأسعار وخاصة بالنسبة للتوقعات في الأجل الطويل، وهذا يتطلب مزيداً من التعاون الدولي على المستوى المؤسسي من أجل التقليل من حدة تلك التقلبات في الأسعار، اضافة الى ما سبق فإن هناك بعض التناقضات بين الاسواق، ففي الوقت الذي نجد فيه ان البورصة الاوروبية للتعامل في المشتقات النفطية لا تشترط نشر المعلومات المالية عن المتعاملين في السوق، فإن سوق نيويورك التجارية تشترط ذلك.

6. **مصادر الطاقة الأخرى،** شهدت السنوات الماضية تطورات مهمة في صناعة واستغلال مصادر النفط غير التقليدية خاصة النفط الصخري، وأدى هذا الأمر الى زيادة انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية والذي ساعدها على خفض وارداتها النفطية، وفي كندا ايضاً من خلال انتاج استغلال الرمال النفطية، وأدى ذلك في زيادة انتاج النفط الكندي، وطبقاً للنظرية الاقتصادية وقانون الطلب فإن ندرة الموارد تؤدي إلى زيادة الأسعار. ويُعد النفط الخام من الموارد الناضبة والنادرة، ولذلك فإن سعره سيرتفع مع استمرار زيادة الطلب عليه، لكن الأسعار المرتفعة للنفط ستسبب انخفاضاً في الكمية المطلوبة منه التي ربما ستقود إلى زيادة الاستهلاك من مصادر الطاقة البديلة الأخرى الأقل سعراً مثل الغاز الطبيعي والفحم الحجري، ويؤدي هذا الى تطوير مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية. وبذلك سيعتمد استخدام النفط لأغراض الطاقة على مقدار الإحلال السريع للتكنولوجيا المطورة للطاقة البديلة، ومن الناحية الفنية فإن استخراج النفط غير التقليدي (ومن أمثلته النفط الصخري) أكثر تعقيداً حيث تكون قدرته على مواجهة الاستهلاك أقل بسبب انخفاض درجة كثافة الخام وعند تصنيعه تظهر الحاجة الى كميات كبيرة من الرمال والأحجار للحصول على برميل نفط خام، اضافة الى محدودية مصادره، لذلك من الصعوبة ان يكون النفط غير التقليدي بديلاً عن النفط الخام وذلك لأن النفط أقل تكلفة وذو قدرة عالية على الاستجابة للطلب العالمي المستمر.
7. **حجم الاحتياطي النفطي،** يُعرف الاحتياطي النفطي بأنه الثروة النفطية التي يمكن استغلالها على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي النفطي بمستوى التكنولوجيا المعتمدة في عمليات والاستخراج او التكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية، ويمكن تقسيم الاحتياطي النفطي إلى أربعة أنواع رئيسية:

أ. **الاحتياطي المؤكد،** وهو كمية النفط التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول النفط التي تم اكتشافها.

[1] قاعدة بيانات جودي (JODI) هي مبادرة المنظمات المشتركة للبيانات الخاصة بالنفط الخام ومشتقاته.

ب. **الاحتياطي المحتمل،** هو الكميات الإضـــافية المحتملة التي يمكن اســـتخراجها من النفط بعد اســـتخراج كميات الاحتياطي المؤكد.

ج. **الاحتياطي المتوقع،** وهو كميات النفط المتوقع الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد اجراء عمليات الحفر فيها.

د. **احتياطي النفط غير التقليدي (Non-conventional oil)،** خاصة ما يسمى النفط الصخري.

ويتأثر احتياطي النفط بثلاثة عوامل، هي حجم الإنتاج، والتقدم التكنولوجي، وعمليات البحث والتنقيب، وتكون العلاقة عكســـية بين حجم الانتاج وحجم الاحتياطي، وهذا لا يعني أن ارتفاع الاحتياطات يقلص الإنتاج، بل أن حجم الاحتياطات ينخفض كلما ارتفع الإنتاج، أما التقدم التكنولوجي فتكون علاقته طردية مع حجم الاحتياطي النفطي، وكذلك فإن العلاقة طردية بين عمليات البحث والتنقيب والاحتياطي النفطي، فكلما زادت الحاجة إلى النفط كلما زاد التنقيب عنه. من هنا تأتي أهمية المســـتوى التكنولوجي والاقتصـــادي وذلك على افتراض أن اتســـاع مســـاحة التنقيب وكثافته كفيلة بالعثور على آبار جديدة ترفع حجم الاحتياطي النفطي في العالم.

كما أن هناك احتياطيات نفطية غير اقتصـــادية لا تدخل ضـــمن الاحتياطيات النفطية خلال فترة زمنية معينة في ظل سعر معين، لذلك فإن إنتاج النفط (الاستخراج) يصبح دالة لكل من حجم الاحتياطي المثبت والسعر، وهكذا فإن التغيرات في حجم الاحتياطي النفطي المثبت تؤثر في التغيرات الحاصلة على العرض الكلي للنفط في السوق الدولية والذي بدوره يؤثر في سعر النفط.

ويعد حجم الاحتياطي أحد العوامل المؤثرة على السوق النفطية على اعتبار أن الكمية المستخرجة (المعروض النفطي) دالة لحجم الاحتياطي والسعر ومن ثم فإن سياسة استخراج النفط في كل دولة تتأثر بحجم الاحتياطي النفطي خلال فترة زمنية معينة، لذلك فإن أي تغير يحصـــل في حجم الاحتياطي النفطي يؤثر على العرض الكلي للنفط في السوق الدولية، ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن سوق النفط العالمية هي سوق غير مستقرة، وان حالة عدم اليقين من المستقبل تؤدي الى تغيير التوقعات حول حجم الاحتياطي، وان أسعار النفط ستتغير حسب هذه التوقعات لأن حجم الاحتياطي يؤثر بصورة مباشرة في تحديد السعر النفطي.

ثانيا: العوامل السياسية، وتتضمن التوترات الجغرافية والسياسية والحروب.

1. **التوترات الجغرافية والسياسية**، وتؤثر هذه التوترات في أسعار النفط في بعض الدول المنتجة بسبب الخوف من اعمال التخريب التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة والتي بالتأكيد ستؤثر في الأسعار، وهناك العديد من الأمثلة على هذه التوترات، ومن أهمها:

أ. تردي الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي تسيطر على مخزون ضخم من النفط وتؤدي الى زيادة المخاوف بشأن توقعات التدفقات النفطية إلى الأسواق العالمية.

ب. زيادة شكوك المتعاملين في السوق العالمية للطاقة بشأن المقدرة الفعلية للعراق على زيادة صادراته النفطية في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني المستمر منذ عام 2003 حتى الوقت الراهن والتي أثرت على البنية الأساسية للقطاع النفطي العراقي اضافة الى العمليات التخريبية على المنشآت النفطية العراقية.

ج. من العوامل المهمة التي أثرت على أسعار النفط الأزمة النووية الإيرانية والمواجهات مع الغرب خاصة في ظل التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإيرانيون كلما تعثرت مفاوضاتهم مع الغرب بشأن الملف النووي الإيراني.

د. تراجع الاستقرار في كل من نيجيريا وفنزويلا وذلك بسبب الهجمات التي تشنها العصابات المسلحة ضد المنشآت النفطية والاضطرابات العمالية.

2. **العوامل السياسية الأخرى كالحروب بين الدول**، وكان لهذه العوامل دور مباشر وفعال في حصول شركات النفط الكبرى على الامتيازات النفطية في دول الشرق الأوسط بدعم من الحكومات المالكة لهذه الشركات واستمرارها في استنزاف هذه الثروات مع سيطرتها على جميع مراحل الصناعة النفطية، ومنذ عقد السبعينيات كان للعوامل السياسية دورها الفعال في المفاوضات التي جرت بين الشركات والدول النفطية، وما أعقبها من اتفاقيات ذات مردود إيجابي على الدول النفطية، وبرزت فعالية العامل السياسي بشكل واضح بعد حرب اكتوبر عام 1973، حيث خلقت ظروفاً ملائمة وضرورية من أجل تحكم منظمة الأوبك بتسعير النفط ومن ثم زيادته. كما أن الزيادات التي حصلت عليها دول منظمة الأوبك في العوائد المالية بعد عام 1973 سببت لها أنواعاً من المواجهة مع الدول الرأسمالية كما أعطت لهذه الدول النامية أهمية اقتصادية وسياسية على المستوى العالمي، مما أدى إلى قيام الدول الصناعية الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، بممارسة شتى أنواع الضغوط لمحاولة إيقاف أي زيادة في أسعار النفط لدول منظمة الأوبك.

ثالثا: العوامل المناخية. وهي عوامل مرتبطة بتقلبات الطقس وفصول السنة ومواسم الاعاصير والتي تؤثر في أسعار النفط، ومن أمثلتها:

1. اغلاق وحدات مصافي النفط الامريكية ومنشأة النفط المكسيكية بسبب قوة إعصار (دين) عام 2007.
2. إعصار (كاترينا) عام 2005 وإعصار (أمبرتو) عام 2007 الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الامريكية.
3. برودة الطقس في الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على وقود التدفئة.
4. تسبب الاعصار المداري (جونو) عام 2007 في وقف عمليات الانتاج والتحميل في سلطنة عمان واغلاق مؤقت للميناء العماني.
5. توقف انتاج النفط الامريكي عقب إعصار (ايفان) في منتصف سبتمبر عام 2004 حيث قدرت الخسائر بأكثر من 10 ملايين برميل نفط، اضافة الى توقف انتاج النفط في بعض حقول المكسيك نتيجة الاضرار التي تركها الإعصار.

الفصل السادس: سياسات تسعير المنتجات النفطية

يرتبط موضـوع تسـعير المنتجات النفطية بالعلاقة بين الإنتاج والعائدات النفطية في الدول المصـدرة للنفط، حيث تعتمد تلك الدول على العائدات النفطية في التنمية الاقتصادية وتمويل الموازنة العامة، كما بالدول المستهلكة التي تستخدم النفط في مدخلات الانتاج مما يؤثر على رسم سياساتها الاقتصادية.

1. **أهمية سـياسـات التسـعير في الدول النفطية،** هناك اعتبارات عديدة تراعيها الدول المصـدرة للنفط في عملية تسعير النفط، لكي تساعد سياسات التسعير في تحجيم الخسارة التي تنجم عن تدهور أسعار النفط، وبهذا سوف تسعى هذه الدول لتشكيل نظام تسعيري يخدم مصالحها الاقتصادية سواء كانت هذه المصالح منفردة او مجتمعة. وتستطيع الدول المصدرة للنفط أن تحدد العرض العالمي للنفط وذلك من خلال برمجة الانتاج بما يساعد على تحديد السعر الأمثل والذي يحقق أعلى الارباح بالنسبة لهذه الدول، وهناك بعض الاعتبارات التي تأخذ بها الدول المصدر للنفط وتدافع من خلالها عن سياستها التسعيرية ومنها أن الثروة النفطية هي ثروة ناضـبة وبناء على ذلك فإن السـعر لا يعوض تكلفة الانتاج للسـلعة النفطية فقط وانما يتضـمن التعويض عن الاصـل الرأسـمالي الناضـب، كذلك فإن الحفاظ على الطاقة الانتاجية في القطاع النفطي في الدول المصـــدر للنفط يتطلب القيام باســـتثمارات جديدة متزايدة للبحث عن الحقول النفطية وتنميتها.

ومن الاعتبارات الأخرى ارتفاع تكاليف بدائل النفط لأنها تتطلب استثمارات كبيرة إضـافة إلى ارتفاع عدد الســـكان في العالم وزيادات الدخول وارتفع حجم العمليات التنموية في العالم في الدول المصـــدرة للنفط بصـورة خاصـة مما ادى إلى ارتفاع الاسـتهلاك من الطاقة، كما زادت أهمية تكوين الاحتياطات النفطية وعمليات الاستكشاف لمواجهة المستقبل في سياسات الانتاج والتصدير، ومن الاعتبارات المهمة الأخرى معدلات التضخم في الدول الصناعية حيث انه عامل مهم في تفسير الزيادة في أسعار النفط.

وهناك عدة اعتبارات اجتماعية وتنموية في تسعير المنتجات النفطية لذلك فإن أي تغيير في أسعار النفط يتطلب توازن بين المنافع الناتجة عن زيادة عوائده والتكاليف الناجمة عن تقليص الخدمات التي يســـاعد النفط في تقديمها، وكذلك الأخذ بالاعتبار البدائل التي يمكنها التعويض عن اســـتخدام النفط عند زيادة أسعاره، فإذا كانت البدائل غير متوفرة او ذات تكاليف مرتفعة فإن أي زيادة في أسعار النفط لا تؤدي الى انخفاض الكميات المستهلكة منه، لكن هذه الزيادة في الأسعار ستؤدي الى زيادة الأعباء على النشاطات الاقتصادية وتكاليف المعيشة.

2. **أهداف سياسات التسعير،** تهدف سياسات تسعير النفط الى:

أ. السـيطرة، إذ تهدف المنشـآت والمنظمات الكبرى في صـناعة النفط الى تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة والرقابة على هذه الصناعة.

ب. تحقيق أعلى ربح ممكن.

ج. الحفاظ على الحصة السوقية النفطية، ويعد هدف استراتيجي ورئيسي بحيث ان السعر يتحدد تبعاً لهذه الحصة السوقية، وبذلك بسط سيطرتها ونفوذها.

د. تعزيز مكانتها في السوق وتعزيز مركزها القيادي، فقد تقوم المنشآت والمنظمات النفطية باستخدام السعر لتحقيق أهداف تتعلق بمكانتها في السوق وذلك على اعتبارها مركز قيادي في تحديد الأسعار او سيطرتها على اسواق معينة.

هـ. تحقيق عائد على الاستثمار، إذ يتم تحديد السعر من قبل هذه الشركات والمنظمات في المستوى الذي يحقق ذلك العائد.

3. **العوامل المؤثرة على سياسات التسعير**، تؤثر عوامل عديدة في سياسات التسعير وهي:

أ. **أهداف التسعير**، حيث تؤثر اهداف التسعير على الأسعار بصورة كبيرة.

ب. **التكاليف**، بحيث أن تغطي المنشآت النفطية تكاليفها في الأجل الطويل وذلك عن طريق الايرادات التي تحصل عليها والناجمة عن السعر والكمية المباعة لذلك فان التكلفة من أهم الاعتبارات المؤثرة في السعر.

ج. **الضرائب**، إذ تؤثر الضرائب على الأسعار حتى لو كانت المنشأة او المنظمة النفطية هي التي تحدد السعر، لأن الضرائب سوف تضاف عليها ومن ثم سيصل الى السعر الذي يدفعه المستهلك، إذ تتدخل الحكومات في تحديد السعر من خلال تحديد سعر إجباري وفرض الضرائب، لذلك يكون الطلب على اغلب المنتجات النفطية متفاوت المرونة، حيث أن هناك دوافع واهداف معينة للحكومات والدول تدفعها الى فرض الضرائب على المنتجات النفطية، وهذه الضرائب تشكل جزء هام من أسعار المنتجات النفطية.

د. **الطلب على المنتجات النفطية**، إذ تعتمد أسعار المنتجات النفطية على طبيعة الطلب على تلك المنتجات، حيث ترتفع الأسعار بالنسبة للمنتجات النفطية التي يرتفع الطلب عليها أو لا تكون لها بدائل، وحتى لو توفرت البدائل لها فإن أسعارها ستتحدد حسب الطلب الموجود عليها في الاسواق.

هـ. **التدخلات الحكومية**، إذ يهدف التدخل الحكومي في تسعير المنتجات النفطية الى تحقيق مصالحها الاقتصادية مثل المحافظة على توازن مصادر الطاقة في السوق وحماية السوق المحلية واستخدام العوائد النفطية في دعم النشاطات ذات الاولوية في البرامج والخطط التنموية، ودعم قطاع الطاقة، او قد تدخل الحكومات لتحقيق ترشيد الاستهلاك وكفاءة استخدام المنتجات النفطية في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تنفيذ برامج رفع كفاءة استخدام الطاقة على جانبي العرض والطلب او خفض معدل نمو الطلب على الطاقة الكهربائية او تبني برامج ادارة الطلب على الطاقة ورفع كفاءة الاستخدام او تشجيع تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة.

و. **هيكل الصناعات والمنافسة**، إذ تنخفض المنافسة بين المنشآت النفطية لأن الصناعات النفطية تقع ضمن سوقي الاحتكار واحتكار القلة، ويتم التسعير بحيث يخدم مصالح الحفاظ على التوازن السوقي في ظل هياكل الصناعات القائمة.

الفصل السابع: العلاقة الاقتصادية بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل النمو الاقتصادي. يعد معدل النمو الاقتصادي من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر في الطلب على النفط وكذلك يتأثر معدل النمو بأسعار النفط، وتكون العلاقة متبادلة بينهما.

وحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط هي علاقة طردية في الأجل القصير بالنسبة للدول المصدرة للنفط، إذ إن تغير الدخل يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة ومن ثم سعرها في نفس الاتجاه، كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة باستخدام مفهوم مرونة الطلب الدخلية التي تمثل نسبة التغير في الكمية المطلوبة من النفط إلى نسبة نمو الدخل (الناتج المحلي الاجمالي).

من أمثلة ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عام 2014 في روسيا بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي فيها من (4.3٪) في عام 2011 إلى (0.8٪) عام 2014.

اما في الأجل الطويل فقد لوحظ أن معدل النمو الاقتصادي منخفض السياق بالنسبة للدول المصدرة للنفط، إذ ترى دراسات عديدة إن الثروة النفطية هي لعنة اقتصادية تصيب هذه الدول، إذ كلما زادت الثروة النفطية التي تستخرجها الدول النفطية كلما أدى ذلك إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي، وقد ركزت اغلب الدراسات حول هذا الموضوع على الفترة الممتدة من عقد السبعينيات إلى عقد التسعينيات من القرن الماضي عندما كانت بعض الدول المصدرة للنفط تعاني من الاضطرابات السياسية، أما بالنسبة للدول المستهلكة للنفط فإن العلاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي.

وكما تؤثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي فإن معدلات النمو تؤثر ايضاً في تحديد أسعار النفط العالمية، إذ يعد انخفاض معدل النمو الاقتصادي من أحد العوامل التي ساهمت في انخفاض أسعار النفط عام 2014، حيث تعد الصين من أكبر مستهلكي النفط وقد بلغ معدل نموها الاقتصادي (14%) قبل عام 2014، وأشارت التقارير الإحصائية إن معدل النمو الاقتصادي في الصين انخفض إلى (2%) في بداية عام 2014 مما تسبب في الانخفاض الشديد في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014.

ونستنتج ما سبق أن قيمة معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المصدرة للنفط في الأجل القصير تكون أعلى من قيمته بالأجل الطويل، كما أن قيمة معدل النمو بالنسبة للدول المستهلكة للنفط تكون في الأجل القصير أعلى من قيمته في الدول المصدرة للنفط عند انخفاض أسعار النفط في أوقات الاضطرابات السياسية والحروب الإقليمية والعوامل السياسية الأخرى، أما في الأجل الطويل، تكون قيمة معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المستهلكة للنفط أعلى من قيمته في الدول المصدرة للنفط.

ثانياً: معدل التضخم. يعد معدل التضخم من المتغيرات الاقتصادية المهمة وهناك العديد من العوامل تؤدي الى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وقد كانت معدلات التضخم المرتفعة في السبعينيات من القرن الماضي مصاحبة للارتفاع الشديد في تقلبات أسعار النفط.

وتؤثر أسعار النفط في التضخم من خلال ارتفاع أسعار الطاقة التي تؤدي الى زيادة تكلفة الانتاج وانخفاض الارباح، فمثلا ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2012 أدى الى ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الامريكية، كما تؤثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة النقدية من خلال علاقتها بالتضخم، إذ تؤثر التوقعات التضخمية على توجهات السياسة النقدية، وتؤدي زيادة أسعار النفط الى زيادة الطلب على النقود، كما يؤدي فشل السلطة النقدية في تلبية الطلب المتزايد على النقود لمواجهة زيادة العرض الى زيادة أسعار الفائدة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

وتشكل تقلبات أسعار النفط احد التحديات التي تواجه صانعي السياسة النقدية ولذلك يلجأ صانعي السياسة النقدية الى خفض سعر الفائدة لدعم النمو الاقتصادي (سياسة توسعية)، او رفع سعر الفائدة لكبح جماح التضخم (سياسة انكماشية)، ويكون لدى السلطات النقدية في الدول ذات معدلات التضخم المنخفضة مرونة اكبر في الحفاظ على مستوى الانتاج المطلوب ودعم الاستهلاك والنمو عبر سياسات نقدية توسعية، وهنا لابد من الاشارة الى ان السياسة النقدية التوسعية في ظل تقلبات أسعار النفط يمكن ان توقعنا في مصيدة السيولة، وذلك عندما تصل أسعار الفائدة الاسمية الى الصفر ولا تستطيع تحفيز الافراد على عدم الادخار، وقد شهد الاقتصاد الياباني هذه المصيدة في التسعينيات من القرن الماضي، أي ان تقلبات أسعار النفط تزيد من مخاطر حدوث مصيدة السيولة من خلال تأثيرها الشديد على ثقة المستهلكين، ففي بيئة تنخفض فيها ثقة المستهلك يصبح من الصعوبة التقليل من السلوك الادخاري الوقائي للأفراد وهنا لابد ان تكون السياسة النقدية اكثر تحفظية وتنظر الى المستقبل.

وعلى سبيل المثال، فإن السياسة النقدية الأميركية رفعت أسعار الفائدة بارتفاع أسعار النفط وخفضتها بانخفاضه سواء كان هذا السعر حقيقياً أم اسمياً، فقبل ارتفاع أسعار النفط وعندما لم تتجاوز أسعاره (2.04) دولار للبرميل عام 1972، فإن متوسط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية لم يتجاوز (4.07%)، وعندما ارتفعت أسعار النفط بين (17–33) دولار للبرميل خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1979 و1984 فإن أسعار الفائدة التي أصدرتها الخزانة الأميركية كانت ما بين (9.57%) و(14.9%)، في حين تراجعت إلى ما نسبته (5.4%) بانخفاض أسعار النفط في منتصف عقد التسعينيات.

ثالثاً: البطالة والتوظف. تعد معدلات البطالة من المتغيرات الاقتصادية المهمة، حيث تشكل اهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية وصناع القرار في كل دول العالم، وتتأثر معدلات البطالة كأي متغير اقتصادي آخر بتقلبات أسعار النفط، وقد كان يعتقد في السبعينيات من القرن الماضي أن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة عكسية وفق (منحنى فيليبس)، إلى أن ظهرت الحالة التي يتواجد فيها كل من

البطالة والتضخم معاً فيما يسمى بالركود التضخمي، فقد وجد أن تقلبات أسعار النفط تزيد كلاً من معدلي البطالة والتضخم وتخفض معدل النمو الاقتصادي. وتؤثر تقلبات أسعار النفط على معدل البطالة في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل، يخضع التغير في معدل البطالة لمدى انخفاض الانتاج الصناعي والاستهلاك وعلاقة التضخم بالبطالة وفقاً لمنحنى فيليبس، حيث ان زيادة أسعار النفط تزيد من انخفاض الانتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي الكلي، وتكون العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والبطالة متوقفة على مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وهيكل قوانين سوق العمل، إذ تؤدي الى زيادة البطالة بمعدل أكبر في الاقتصاديات التي يساهم فيا القطاع الصناعي بجزء كبير من النشاط الاقتصادي مقارنة بالاقتصاديات التي يساهم فيها القطاع الصناعي بجزء أقل من النشاط الاقتصادي.

رابعاً: سعر الصرف. تمثل العوائد النفطية الجانب الأكبر من عوائد صادرات الدول النفطية، وبما أن الدولار هو عملة تحديد سعر النفط لذلك فإن تغير أسعار صرفه يؤدي إلى تغيير القيمة الحقيقية لعائدات الدول النفطية وتكون العلاقة بينهما متبادلة.

فعند زيادة الأسعار العالمية للسلع والخدمات دون حدوث تغير في سعر النفط الرسمي فسيؤدي ذلك إلى انخفاض السعر النسبي للنفط فقط، فإذا كانت نسبة الزيادة في السعر الاسمي للنفط اقل من نسبة الزيادة في الأسعار العالمية فذلك يؤدي إلى انخفاض في أسعار النفط النسبية، أما إذا كانت نسبة الزيادة في السعر الاسمي للنفط أكبر من نسبة الزيادة في الأسعار العالمية فذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط النسبية، كما أن التغيرات في أسعار صرف الدولار امام العملات الرئيسية تمثل عاملاً أساسياً في اختلاف السعر الاسمي عن السعر الحقيقي للنفط لان الدولار هو العملة الأساسية في تسعير النفط.

وفي حالة الدول المصدرة للنفط، تؤثر تقلبات أسعار النفط على تقلبات سعر الصرف الحقيقي من خلال عدة قنوات، ومن أهم هذه القنوات هي قناة الإنفاق الحكومي على القطاعات الخدمية، إذ تؤدي ارتفاع عائدات النفط إلى زيادة الانفاق على القطاعات الخدمية مما تؤثر على تحديد سعر الصرف الحقيقي، وعندها ينتقل آثر التغير في أسعار النفط إلى سعر الصرف الحقيقي، وقد يؤثر سلبياً على القطاع غير النفطي وتكوين رأس المال.

وحسب نظرية المرض الهولندي* (Dutch Disease) فأن ارتفاع أسعار النفط سيسبب تحولاً في الموارد نحو القطاعات التي لا تدخل منتجاتها ضمن المنافسة الدولية مثل البناء والعقارات والخدمات الصحية من خلال تأثيره على سعر الصرف الحقيقي، وترى هذه النظرية أن ارتفاع عوائد الموارد الطبيعية أو تدفقات المساعدات الخارجية ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للدول الأخرى، بينما تصبح وارداتها منخفضة، وهذا يجعل قطاع الصناعات التحويلية عندها أقل قدرة على المنافسة،

* يرتبط مصطلح المرض الهولندي باكتشاف الموارد الطبيعية وبأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية مثل النفط والاكتشافات النفطية الجديدة والمساعدات الأجنبية، والاستثمار الاجنبي المباشر.

وبعبارة أخرى ارتفاع عائدات النفط سيؤدي من خلال آثر الإنفاق إلى ارتفاع السعر النسبي للسلع غير التجارية (الخدمات) إلى السلع التجارية وعندها يتحدد سعر الصرف، ويؤدي هذا الارتفاع أن زيادة الواردات على حساب الإنتاج المحلي.

أما بالنسبة لأثر سعر الصرف على النفط فإن العلاقة عكسية فانخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط من خلال الأثر المباشر في الأجل القصير والأثر غير المباشر في الأجل الطويل، وكما يلي:

1. الأثر في الأجل القصير، فعند انخفاض سعر صرف الدولار بسبب زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة يرتفع الطلب على النفط وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، وسبب ارتفاع المضاربات هو انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى مما يجعل النفط المسعر بالدولار أرخص مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدرة بالعملات الأجنبية، وكذلك فإن انخفاض سعر الدولار يرافقه انخفاض في أسعار الفائدة مما يجعل مجالات الاستثمار المرتبطة بأسعار الفائدة مثل السندات أقل جاذبية للمستثمرين، وبذلك تتحول المضاربة إلى السوق النفطية.
2. الأثر في الأجل الطويل، إذ يؤدي انخفاض سعر الدولار امام العملات الأخرى إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على النفط وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، كما ينتج عن انخفاض سعر صرف الدولار وزيادة الطلب على النفط في الدول التي ترتفع أسعار عملاتها مقابل الدولار زيادة الكمية المطلوبة من النفط دون أن يؤثر ذلك على اقتصادات هذه الدول، وهذا يفسر عدم تآثر اقتصاديات الدول الصناعية عند ارتفاع أسعار النفط.

لذلك فمن الأفضل أن يكون للدول النفطية نظام سعر صرف مُدار من قبل السلطة النقدية لكي يقلل من آثار تقلبات أسعار النفط المحتملة ولان هذه الدول تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية في خططها للتنمية الاقتصادية وتمويلها للموازنة العامة.

خامساً: الاستثمار. يعد قرار الاستثمار أكثر القرارات حساسية لتقلبات أسعار النفط بسبب حالة عدم اليقين التي تزيد مخاطر الاستثمار بسبب انخفاض الطلب الاستهلاكي.

فعند زيادة أسعار النفط ينخفض الاستثمار في الأجلين القصير والمتوسط ولكنه لا يستجيب بشكل كبير عندما تنخفض أسعار النفط، ويرجع ذلك إلى أن زيادة أسعار النفط تلعب دور الصدمة التضخمية، ويتوقف الاستثمار على موقف المستثمر سواء كان تفاؤلياً أو تشاؤمياً حول المستقبل، وكذلك رأى المستهلكين حول تقلبات أسعار النفط، أي ان انخفاض الاستهلاك يؤدي الى انخفاض الاستثمار بسبب توقعات انخفاض الطلب في المستقبل

وارتفاع تكاليف الانتاج بسبب زيادة أسعار النفط، أما في الأجل الطويل، يمكن ان تؤدى زيادة أسعار النفط الى زيادة الاستثمار عند استخدام مدخرات الأجل القصير والمتوسط في تمويل الاستثمار.

سادساً: الأسواق المالية. تناولت دراسات عديدة علاقة أسعار النفط ومتغيرات الأسواق المالية نظراً للدور البارز الذي تلعبه أسعار النفط في الاقتصاد والذي يؤثر على الأنشطة الاقتصادية كالتأثير في أرباح الشركات التي يكون للنفط فيها تكاليف تشغيل مباشر او غير مباشر، لذلك فإن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض عوائدها المتوقعة وأسعار أسهمها المالية، في حالة مقدرة الأسواق المالية السيطرة على مؤشرات التدفق النقدي بشكل فعال عند زيادة أسعار النفط، أما إذا كانت هذه الأسواق غير كفؤة فستكون عوائدها منخفضة.

وهناك اختلاف في آراء الاقتصاديين حول إمكانية التنبؤ بعوائد الاسهم المالية خلال تقلبات أسعار النفط من حيث البيانات المتاحة من المتغيرات الممكنة التطبيق مع الأسواق والمدة الزمنية وهي عادة ما ترتبط بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وبافتراض أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير معنوي على الأنشطة الاقتصادية فهذا يعني إمكانية التنبؤ بعوائد الأسهم المالية من خلال تقلبات أسواق النفط، ويتم تقييم التأثير في تيار الأرباح المستقبلية للشركات إضافة إلى مدى استخدام هذه الأرباح المستقبلية، وسيسود الشركات التي تعمل في مجال النفط تأثير المرتبة الأولى وهو تأثير تقلبات أسعار النفط في الأرباح المستقبلية، بينما الشركات العاملة في القطاعات غير النفطية فإن تقلبات أسعار النفط ستؤثر في الاقتصاد بصورة عامة.

سابعاً: الموازنة العامة.

تؤدي أسعار النفط دوراً حاسماً في تحديد عجز الموازنة العامة في أغلب الدول المصدرة للنفط، لكنها قد لا تكون أداة سياسية فعالة للدول الأخرى، خاصة الدول التي ليس لديها قوة سوقية للتأثير على السعر العالمي للنفط، ومع ذلك قد يتأثر عجز الموازنة العامة بعوامل أخرى إلى جانب تقلبات أسعار النفط، وعند ارتفاع أسعار النفط سيكون تأثير هذا الارتفاع ايجابياً على الموازنة العامة للدول المصدرة للنفط التي تعتمد على الإيرادات النفطية.

أما بالنسبة للدول المستهلكة للنفط، فإن تمويل الموازنة العامة فيها لا يعتمد على الايرادات النفطية وانما على عوامل أخرى مثل الضرائب والانتاج والسياحة، لذلك لا تلعب اسعار النفط دوراً حاسماً في تحديد عجز الموازنة العامة.

ويجب الاشارة الى أن اغلب دول منظمة الدول المصدرة للنفط لا تستخدم في اقتصادها إلا ما يقارب من (45%) من إيراداتها النفطية، اما النسبة المتبقية فإنها تستخدم في توظيفات استثمارية خارج حدودها، إذ تتوجه معظم هذه الاستثمارات إلى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وقد تكون نسبة الاستثمارات الخارجية أكبر بالنسبة لدول الخليج العربي، وأن هذه النسبة التي تتجه للخارج لا تعطي لهذه الدول ثقلاً كبيراً وإنما يظل الثقل الرئيس للدول الرأسمالية المتقدمة، وهي التي تفرض توجهات التوظيفات والاستثمارات المالية، ولا شك أن هناك بعض المساعدات والقروض التي تقدم للدول العربية غير النفطية ولبعض الدول النامية من خلال العديد من الصناديق والمؤسسات

التمويلية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض مثل: الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، كما تسهم دول الخليج العربي في بعض المؤسسات التمويلية التي تهدف إلى تقديم المساعدات والقروض لدول العالم الثالث مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والبنك الإسلامي للتنمية، غير إن هذه المساعدات والقروض تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة إلى تذهب على شكل توظيفات واستثمارات في الدول الصناعية الكبرى.

د. اسلام محمد محمود

الفصل الثامن: أزمات النفط للدول المستهلكة والمنتجة للنفط

أولا: أزمات بالنسبة للدول المستهلكة، وتتمثل في ارتفاع أسعار النفط، وهي:

1. **أزمة عام 1974**، حيث ارتفعت الاسعار الى (10.4) دولار بسبب الموقف السياسي من حرب أكتوبر، وكانت أولويات منظمة أوبك انهاء دور الشركات الاحتكارية بواسطة زيادة الأسعار بعد ان كانت مستقرة، ونتج عن الازمة ارتفاع مستمر في الأسعار وصل ذروته عام 1990.
2. **أزمة عام 1990**، حيث ارتفعت الاسعار الى (22.3) دولار بسبب توقف الإنتاج في العراق والكويت وانخفاض الإنتاج في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وكانت أولويات منظمة أوبك توفير الامدادات اللازمة للأسواق بواسطة زيادة المعروض من النفط، ونتج عن الازمة انخفاض الأسعار الى عام 1998.
3. **أزمة عام 2008**، حيث ارتفعت الاسعار الى (94.4) دولار بسبب انخفاض المعروض النفطي والتوترات الجيوسياسية والمضاربة، وكانت أولويات منظمة أوبك الحفاظ على الحصة السوقية من خلال الحفاظ على مستوى الامدادات، بعد ان كانت الأسعار تسير باتجاه تصاعدي منذ 2001، ونتج عن الازمة انخفاض الأسعار لمدة عامين.
4. **أزمة عامي 2013\2011**، حيث ارتفعت الاسعار الى (109.5) دولار بسبب انخفاض المعروض النفطي والتوترات الجيوسياسية وعوامل مناخية، وكانت أولويات منظمة أوبك الحفاظ على الحصة السوقية من خلال الحفاظ على مستوى الامدادات، ونتج عن الازمة انخفاض الأسعار.

ثانيا: أزمات بالنسبة للدول المنتجة، وتتمثل في انخفاض أسعار النفط، وهي:

1. **أزمة عام 1986**، حيث انخفضت الاسعار الى (13) دولار بسبب تراجع الطلب للدول الصناعية وزيادة الامدادات من دول خارج منظمة أوبك (الاسكا والمكسيك وبحر الشمال)، وكانت أولويات منظمة أوبك الحفاظ على توازن السوق بواسطة خفض المعروض النفطي، وكانت الأسعار قبل الازمة تشهد تراجعاً، ونتج عن الازمة تراجع الأسعار حتى عام 1990.
2. **أزمة عام 1991**، حيث انخفضت الاسعار الى (18.6) دولار بسبب حرب الخليج الثانية والسحب من مخزون الدول الصناعية، وكانت أولويات منظمة أوبك توفير الامدادات اللازمة للسوق، السوق بواسطة زيادة المعروض النفطي، وكانت الأسعار قبل الازمة مرتفعة في عام 1990، ونتج عن الازمة استقرار الأسعار حتى عام 1997.
3. **أزمة عام 1998**، حيث انخفضت الاسعار الى (12.3) دولار بسبب الازمة المالية الاسيوية، وكانت أولويات منظمة أوبك استهداف النطاق السعري بواسطة خفض المعروض النفطي، وكانت الأسعار قبل الازمة مستقرة، ونتج عن الازمة رجوع الأسعار لمستوياتها قبل الازمة.

4. **أزمة عام 2009**، حيث انخفضت الاسعار الى (61) دولار بسبب الازمة المالية العالمية، وكانت أولويات منظمة أوبك استهداف النطاق السعري بواسطة خفض المعروض النفطي، وكانت الأسعار قبل الازمة في مسار تصاعدي منذ عام 2001، ونتج عن الازمة انخفاض الأسعار لعام 2010.
5. **أزمة عام 2014\2015**، حيث انخفضت الاسعار الى (33.6) دولار نهاية عام 2015، بسبب زيادة المعروض النفطي من خارج دول منظمة أوبك مثل النفط الصخري في الولايات المتحدة، وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط، وكانت أولويات منظمة أوبك المحافظة على الحصة السوقية، بواسطة الحفاظ على مستوى المعروض النفطي، وكانت الأسعار قبل الازمة مرتفعة.

د. اسلام محمد محمود